

الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية
دراسة في الاسباب والنتائج والتحديات

أ.م.د. علي عودة العقابي(*)

Wide popular mass movement and change in the Arab countries
Study the causes, consequences and challenges

APCTRACT

That what happened and is happening now in the Arab countries of the change in the Arab political system through mobility mass widespread public calls us to study and understand what happened, causes actual roots and prospects, and his approach, and results and the challenges that will face in the future, on the basis of our understanding of this set and regional and international circumstances, that accompanied the mobility mass and the process of change.

This will be discussed in three main points are as follows:

- 1 - the change in Tunisia.
- 2 - change in Egypt.
- 3 - Challenges - abstracts and conclusions.

In first axis will focus in our research on the system of tyranny and authoritarianism in Tunisia's political system before the change, a system that is not available when Maeijeraldemqratih pluralism and peaceful transfer of power, but it differs from the totalitarian regime, which seeks According to imagine ideological to eliminate all manifestations of difference and pluralism.

That the system of authoritarian Tunisian was based on two principles are the presidential system and the central administration, but its mechanisms are dependent set of legal means and Giralqanonah such as control system of political reform and control system of elections and the goal of all is to stay in power, and to achieve this goal, excelled Tunisian regime under Zine El Abidine Ben Ali, in the manipulation of the constitutional and legal texts, was one way or another resort to amend the Constitution to overthrow the Constitution, but violated constitutional provisions. And certainly I will deal with the economic backdrop, social and cultural rights of the state of the change that took place in the 14 / January / 2011 will also be talking about the peaceful civilian character and depth popular Tunisian mobility. Finally, I will present the views on the challenges facing Tunisia in the process of democratic transition and the Arab reactions to this mass movement of Tunisia.

The second axis, which will pick up where the reality of change in Egypt 25/11/2011 and which will talk about the reasons for the Egyptian mass movement and what variables ordnance for this change? What are the trends in theory? What are the symbols? What is the role of young people in all of this? . As we tried to understand these variables, detonators, we will find the first incarnated in the society before the change, may wisdom elite her character is much like writing a gang wreaked in the land of Egypt havoc for three decades full, looting organized and protected by law to riches community, what I lose community economic well, and pay him to become a beggar and asking for subsidies and grants and loans from sources Abralm. As Almtgier second relates

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

roles many were granted ability and stature, so that became a system headless and tomorrow is any Egyptian society upside disembodied and entity without power, also fell role in the Middle East region, gushing reactions on his name without the impact of its effectiveness, and community separated from the African affiliation. It has become truly a jaded society a weak state devoid of well-being and efficiency.

The third and the last I shall put the views on the challenges facing the process of democratic transition in the Arab countries in which the change occurred, and also will be dedicated to the summaries and conclusions we reached through this search.

Dr. ali Oda Ali

* Mustansiriya University - Faculty of Political Science.

المقدمة

أن ماجرى ويجري الآن في البلدان العربية من تغيير في النظام السياسي العربي عبر الحراك الجماهيري الشعبي الواسع يدعونا الى دراسة وفهم ماجرى، اسبابه الفعلية وجذوره وافاقه، ومقارنته، ونتائجه والتحديات التي ستواجهه مستقبلا، انطلاقا من فهمنا لهذه الموضوعات والظروف الاقليمية والدولية، التي رافقت الحراك الجماهيري وعملية التغيير.

ولهذا سوف يكون بحثنا في ثلاثة محاور اساسية هي كالتالي :-

أولا - التغيير في تونس .

ثانيا - التغيير في مصر .

ثالثا - التحديات - الخلاصات والاستنتاجات .

في المحور الاول سوف نركز في بحثنا على منظومة الاستبداد والتسلط في النظام السياسي التونسي قبل التغيير، ذلك النظام الذي لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة سلميا، لكنه يختلف عن النظام الشمولي الذي يسعى استنادا الى تصور ايديولوجي الى القضاء على جميع مظاهر الاختلاف والتعددية.

أن النظام التسلطي التونسي كان يقوم على قاعدتين هما النظام الرئاسي والمركزية الادارية، أما لياته فهي تعتمد مجموعة من الوسائل القانونية وغير القانونية مثل التحكم بمنظومة الاصلاح السياسي والتحكم بمنظومة الانتخابات والهدف من ذلك كله هو البقاء في السلطة، ولتحقيق هذا الهدف، ابدع النظام التونسي في عهد زين العابدين بن علي في التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، فكان بشكل أو بآخر يلجأ الى تعديل الدستور للانقلاب على الدستور، ولخرق الاحكام الدستورية. وبالتأكيد سنتناول الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحالة التغيير التي حصلت في ١٤/كانون الثاني/٢٠١١ كما سوف نتحدث عن الطابع المدني السلمي والعمق الشعبي للحراك التونسي. وأخيرا سنعرض وجهات نظر بصدد التحديات التي تواجه تونس في عملية الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية لهذا الحراك الجماهيري التونسي.

اما المحور الثاني الذي سوف نتناول فيه واقع التغيير في مصر ٢٥/١١/٢٠١١ والذي سوف نتحدث فيه عن اسباب الحراك الجماهيري المصري وماهي المتغيرات المفجرة لهذا التغيير؟ وماهي اتجاهاته النظرية؟ وماهي رموزه؟ وماهو دور الشباب في كل ذلك؟. أننا اذ حاولنا ادراك تلك المتغيرات والمفجرات فسنجد أولها متجسدا في أن مجتمعا ما قبل التغيير، قد حكمته نخبة لها طابع هو اشبه بتأليف عصابة عاثت في ارض مصر فسادا لثلاثة عقود كاملة، بالتهب المنظم والمحمي بالقانون لثروات المجتمع، ما افقد المجتمع عافيته الاقتصادية، ودفع به الى ان يصبح متسولا و طالبا للاعانات والمنح والقروض من مصادرها عبر العالم. اما التغيير الثاني فيتصل بتأثير عقدة الفشل التي اصابت المجتمع ودفعته الى التراجع عن ادوار كثيرة كانت تمنحه قدرته ومكانته، بحيث اصبح نظاما بلا رأس وغدا هو أي المجتمع المصري

رأساً بلا جسد وكياناً بلا قوة، كما تراجع دوره في اقليم الشرق الاوسط، فتدفقت التفاعلات على ساحته من دون تأثير من فاعليته، وانفصل المجتمع عن انتمائه الافريقي. لقد بات بحق مجتمعاً منهكاً ذا دولة ضعيفة فاقدة للفاعلية.

أما المحور الثالث والاخير فسنعرض فيه وجهات نظر بصدد التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية التي حدث فيها التغيير، وسيكون مكرساً أيضاً للخلاصات والاستنتاجات التي توصلنا إليها.

المحور الاول:- التغيير في تونس

أن بحثنا المتواضع هذا هو محاولة ومساهمة قد تغني المناقشات الدائرة على الصعيد المحلي والعربية والدولية حول مايشهده العالم العربي من تحولات، مشرعة له ابواب المستقبل وفتح افاقه. وقد تم التركيز في البحث على حالة التغيير في تونس ثم مصر، وذلك لان التغيير حدث في هذين البلدين بسرعة قصوى وبأقل عدد من الخسائر.

في اواخر كانون الاول ٢٠١١ نزل الاف التونسيين مطالبين بتتحي الرئيس زين العابدين بن علي وتمهيد الطريق لاقامة نظام ديمقراطي جديد، شقيق العالم غير مصدق وخشي الاشخاص الموجودون في اعلى مراتب الحكم من الاسوء. بيد ان "ثورة الياسمين" نجحت- ولو دفعت ثمن ذلك بعض الخسائر في الارواح التي سقطت برصاص النظام^١. لقد بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في تونس ردة فعل عفوية على واقع محتقن، بسبب جمود البنية السياسية، والاستبداد الممنهج. ومن اللافت ان المطالب كانت في بدايتها متواضعة بمقياس الحركة، حيث لم تتجاوز المطالبة بالمزيد من الحريات ومحاربة الفساد، لكن مالبث سقفاها أن ارتفع في مواجهة القمع الشديد الذي مارسه نظام بن علي، لتصل الى المطالبة بأسقاط النظام^٢.

ومن أجل تناول هذه الموضوعة بشكل مركز وواضح من الضروري ايلاء اهتمام كبير وجدي للمواضيع التالية:

١- منظومة الاستبداد والتسلط في النظام السياسي التونسي قبل التغيير

يعرف النظام التسلطي بطريقة سلبية مقارنة للنظام الديمقراطي والنظام الشمولي فهو نظام لا تتوفر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة اساسا في المشاركة السياسية، والتعددية، وتداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات تنافسية حرة وشفافة. وهو كذلك ليس بالنظام الشمولي الذي يسعى، استنادا الى تصور ايدولوجي، الى القضاء على كل مظاهر الاختلاف والتعددية.

برز مفهوم النظام التسلطي من خلال تصنيف الانظمة السياسية الذي اعتمدته (جان خوان لينز) الذي يميز بين الانظمة الديمقراطية، والانظمة التسلطية والانظمة الشمولية. ويعتبر "لينز" انه لا يمكن المعادلة بين النظامين التسلطي والشمولي، ذلك ان النظام التسلطي يقر بتعددية محدودة، ويسمح في حدود ضيقة، بالتعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة عن طريق انتخابات دورية. كما انه يعتمد بعض اساليب النظام الشمولي، بهدف السيطرة والتحكم في الحياة السياسية، لكن من دون الارتكاز في ذلك على تصور ايدولوجي، ومن دون السعي الى القضاء التام على الاختلاف والتعددية^٣. فهو نظام ميزته التجاذبية، يتأرجح بين الديمقراطية التي يعترف ببعض مبادئها على مستوى الخطاب السياسي والنصوص القانونية، لكن لا يكرسها على مستوى الممارسة الفعلية. ويأخذ بتقنيات التحكم والسيطرة للانظمة الشمولية، من دون ان يستند الى عقيدة شمولية. ويتميز النظام التسلطي ببعض الخصائص اهمها: التعددية الحزبية المحدودة، والتنافس المحدود على السلطة، وانغلاق فضاء المشاركة السياسية، واخيرا شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد او اقلية. وفي حقيقة الامر، يستمد النظام التسلطي كمفهوماً، اهميته من ارتباطه بمفاهيم اخرى ابرزها: مفهوم الانتقال الديمقراطي^٤. ويوصفه نظاماً، لايرفض التعددية والاختلاف بصفة مبدئية، فهو قادر على التطور وتحقيق الانتقال الى الديمقراطية، كما حدث في منتصف السبعينيات من القرن العشرين في اسبانيا، والبرتغال واليونان، او كما حصل

منذ الثمانينيات في الأنظمة العسكرية في جنوب امريكا، ومنذ التسعينيات في الأنظمة "الإستراتيجية لأوربا الشرقية"، إلا ان مفهوم النظام التسلطي يتميز ببعض الحدود اهمها:
- صعوبة تمييزه بدقة عن بعض المفاهيم المجاورة مثل الشمولية او حتى الديمقراطية.

ان التمييز بين النظام التسلطي والنظام الشمولي على اساس العنصر الايديولوجي، لا يمكن التسليم به من دون نقاش. ذلك ان المعطى الايديولوجي لا يغيب تماما في الأنظمة التسلطية، مثل الأنظمة الفاشية والأنظمة الشيوعية. كما ان الديمقراطية نفسها تركز على فكر ايديولوجي ليبرالي يقر بتصور معين لحقوق الانسان وحياته ولموقعه في الكون ولعلاقته بالدولة.

عمومية مفهوم النظام التسلطي لاتساعه واستيعابه عديد الأنظمة المتباينة غير الديمقراطية كالأنظمة العسكرية، الشيوعية والفاشية وغيرها.

ويؤدي هذا الوضع الى صعوبة الاقرار بوجود نمط تسلطي قائم بذاته، متميز بخصائص ثابتة لوجود لها في الانماط الاخرى من الأنظمة السياسية. فالميزة الاساسية للنظام التسلطي هي التدرج والمراوحة بين اساليب الديمقراطية واليات الشمولية .

ويقر الفقه السياسي بوجود صيغ متعددة للنظام التسلطي: أنظمة "تسلطية تنافسية"، وأنظمة "تسلطية انتخابية" وأنظمة "تسلطية مترسخة"^{١٠}. يبين ميشال كامو في احدى كتاباته المخصصة للنظام السياسي التونسي^{١١} حدود نظريات الانتقال الديمقراطي عندما يتعلق الامر بالأنظمة السياسية العربية، فهي تمثل بحسب عدد من الفقهاء^{١٢}، "استثناء" لموجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها عدد من الأنظمة التسلطية منذ السبعينيات.

ويرجع هذا الفشل الى عدة اسباب ترتبط بدرجة النمو الاقتصادي^٩ ونمطه واهمية العائدات النفطية التي توفر للدولة قدرات مالية مريحة تمكنها من امتصاص ازماتها السياسية والاجتماعية كذلك ترتبط بصفة عامة بنمط النظام (المبكانيكي) السائد في المجتمع وطبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي. وكذلك المعطى الثقافي (المناضل في الثقافة العربية اكثر مما هو متأصل في الاسلام)^{١٠}. وبالرجوع الى هذه المؤشرات تبين ان تونس كانت من ضمن الدول العربية الأكثر تأهلا لتحقيق انتقالها الديمقراطي. وتفيد بعض الدراسات انها كانت تحتل الموقع التاسع، ضمن الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في التسعينيات^{١١}، الا أن بنية التسلط السياسي أثبتت نسبية هذه المؤشرات، ومن ورائها، حدود مفاهيم الانتقال الديمقراطي في مجابهة الواقع العربي. واصبحت التسلطية في تونس تمثل استثناء ضمن الاستثناء العربي. ويرجع ذلك الى التضارب بين تعدد المؤشرات الدافعة الى الانتقال نحو الديمقراطية واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة وعلى اعادة انتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية.

وتثبت التجربة التونسية، خلافا لما تقوم عليه نظريات الانتقال الديمقراطي من فرضيات، بان التسلطية لا تمثل بالضرورة مرحلة انتقالية للديمقراطية، اذ يمكن للنظام التسلطي أن يتحول من طور التسلطية التقليدية الى طور "التجذر التسلطي"^{١٢} أي الى "نظام تسلطي مترسخ" أقفل الباب نهائيا على كل امكانية للتطور. وتكمن أهمية مفهوم التسلطية "المترسخة" من وجهة نظرنا، في تحديد وسائل تطوير هذا النظام وسبل تحقيق انتقاله الى الديمقراطية.

يبدو من خلال التجربة التونسية أنه يصعب تطوير الأنظمة التسلطية المترسخة بوسائل "سلمية انتخابية" وذلك لعدة اسباب اهمها:

- أن النظام التسلطي المترسخ غير قادر على تطوير نفسه بنفسه، بآليات يقرها النظام السياسي تستخدم داخل النظام وليس ضده، لان هذا النظام يتجاهل المعطى البديهي بأن التطور هو اساس الاستمرارية، فالأنظمة التي تفقد القدرة على التأقلم والتطور تحكم على نفسها بالفناء. ومن المفارقات التي يقوم عليها النظام السياسي التونسي هي ان الفكر الاصلاحي الليبرالي التحرري تمتد جذوره الى القرن التاسع عشر.

وتبلور في افكار بعض المصلحين مثل (خير الدين/ابن ابي الضياف والطاهر الحداد) الذين ينسبون تخلف الدول العربية الى الاستبداد السياسي. ويكون الخلاص بحسب نظرهم، في الانخراط في الفكر الدستوري السياسي الديمقراطي التحرري الذي حقق تطور الدول الغربية.

تجسدت حركة الإصلاح بعدد من الاصدارات القانونية منها عهد الامان لسنة ١٨٥٧ وهو عبارة عن أول اعلان لحقوق الانسان في تونس، ودستور ١٨٦١ كأول دستور في البلاد العربية. وتواصل المدد الاصلاح في العهد البورقيبي وتجسد بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في ٨ نيسان ١٩٥٦، وكان من اول أنجازاته ١٩٥٧ إلغاء النظام الملكي والاعلان في ٢٥ تموز ١٩٥٧ عن قيام الجمهورية. ووضع المجلس دستور حيزران ١٩٥٩ الذي أسس لنظام جمهوري قوامه سيادة الشعب، يعتمد مبدأ تفريق السلطات، ويقر بحقوق وحريات الافراد الاساسية^{١٢}. وإذا كانت فترة الحكم البورقيبي قد تميزت بعدد من الايجابيات، فهي لا تخلو من السلبيات. ونذكر من ايجابياتها ما يأتي:

- بناء اسس الدولة الحديثة.
- تعزيز روابط الوحدة الوطنية وتنمية الشعور بالانتماء المشترك.
- تحديث وتطوير المجتمع على مختلف الاصعدة الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية.
- بعث شبكة من المرافق العامة الاساسية تغطي مختلف فئات الجمهورية ومناطقها : تعليم/صحة/تغطية اجتماعية..الخ.
- تحديد النسل.
- تطوير الوضع العام للمرأة واصدار مجلة الاحوال الشخصية.
- أحداث طبقة وسطى واسعة تمثل قاعدة لاستقرار النظام السياسي ولتحقيق السلم الاجتماعي.

وفي المقابل فإن تطوير المجتمع، وتركيز اسس الدولة الحديثة، لم يتحققا الا بغلق فضاء المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية وفرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام المكتوبة والسمعية والمرئية وتعبئة المنظمات المهنية لخدمة النظام القائم. كما أسست الحقبة البورقيبية ظاهرة الحكم الفردي وشخصنة السلطة والرئاسة مدى الحياة، وتميز الوضع في السبعينيات بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقات بين أجهزة الدولة والمنظمات المهنية وظهور حركات الاسلام السياسي وانتشارها، واعتماد العنف والمقاربات الأمنية لمواجهة الحركات الاحتجاجية. وقد ادت كل هذه العوامل، اضافة الى تدهور الوضع الصحي للرئيس بورقيبة، الى تفاقم ازمة النظام السياسي، مما أل الى أزاحة رئيس الجمهورية وتسلم الوزير الاول (استنادا الى الفصل ٥٧ قديم من الدستور) مقاليد رئاسة الجمهورية.

تسلم أبين علي السلطة في جو من الانسداد السياسي والتشنج الاجتماعي، واعلن عن عدد من الاصلاحات السياسية، تم بمقتضاها تنقيح الدستور في عدد من المناسبات اهمها: تنقيح سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وتهدف هذه الاصلاحات بصفة عامة ، بحسب الخطاب الرسمي الى:

- تثبيت مبادئ الجمهورية.
- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.
- تعزيز منظومة حقوق الانسان.
- التوسيع في فضاء المشاركة السياسية.
- تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات. ألا انه، وما عدى تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية^{١٤}، تميزت فترة حكم بن علي بعدة أزومات^{١٥}:

- أزمة مشاركة سياسية رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها ورغم تعدد الإصلاحات السياسية.
 - أزمة منوال تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.
 - أزمة شرعية رغم العدد الهائل لمنحطتي التجمع الدستوري الديمقراطي.
 - أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الامنية في التعامل مع الحركات الاسلامية والاحتجاجية ومع ملفات الحريات العامة وحقوق الانسان.
- لقد أدت كل هذه الازمات الى انفجار ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ وانهيار نظام بن علي ومن ورائه منظومة الاستبداد والتسلط التونسية.

٢- مرتكزات النظام التسلطي

لقد كان النظام التسلطي التونسي يرتكز قبل تغيير ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ على عدد من المقومات السياسية والادارية، ابرزها على الاطلاق:

(أ) **النظام الرئاسي** الذي مثل الخيار القائد الاعلى لوضعي الدستور التونسي لسنة

١٩٥٩، الا أن هذا النظام سرعان ما تطور الى نظام رئاسوي يجمع كل السلطات بيد رئيس الجمهورية ويجعل منه محور النظام السياسي في الدولة. وشدد واضعوا الدستور منذ الديباجة، على عزمهم "أقامة ديمقراطية اساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة التفريق بين السلطات". ومثل البحث عن الاستقرار، منذ البدء ذريعة لتعزيز نفوذ رئيس الجمهورية على حساب السلطات العامة الاخرى في الدولة، وأسس لنظام سياسي قوي، يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسستي في الدولة، فهو على سبيل المثال لا الحصر: رئيس الدولة (الفصل ٣٨ من الدستور)، رئيس الادارة (الفصول ٥٣/٣٥)، رئيس الجيش بأعبائه الاعلى للقوات المسلحة (الفصل ٤٤)، رئيس الدبلوماسية (الفصول ٤٥، ٤٨). وهو الذي يشهر الحرب ويعلن السلم ويعين في الوظائف العليا المدنية والعسكرية (الفصل ٥٤). وهو المتحكم في المسار الحكومي، يعين الوزير الاول وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم (الفصول ٥١/٥٠، ٤٩). وهو الذي يتحكم في المسار التشريعي (الفصل ٢٨)، وفي المسار الدستوري (الفصل ٧٢ الى الفصل ٧٨)، وهو الناطق الرسمي بأسم الدين الاسلامي.

تمكن الرئيس، بذريعة الاستقرار السياسي ومتطلبات بناء الدولة الفتية، وتدعيم روابط الوحدة الوطنية، وتحديث المجتمع، والتنمية الاقتصادية، لتصفية أعدائه السياسيين^{١٨}، والغاء التعددية الحزبية. وفرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام وعلى مؤسسات المجتمع المدني وطوعها لخدمة السلطة التنفيذية. ومن دون حاجة الى تعداد اختصاصات رئيس الجمهورية، يمكن التأكيد أن النظام الرئاسي الذي وضع على مقاس الحبيب بورقيبة، مثل النواة الاولى للتسلط في النظام السياسي التونسي. ووفر له الارضية لكي يترسخ ويصبح ابرز مقوم هيكلي للنظام التسلطي في تونس.

ويعتبر خيار النظام الرئاسي في تلك الفترة مجازفة، مثلت منذ الاستقلال "انقلابا مستمرا" على الدستور وعلى الديمقراطية بعد التغيير حدث القطع النهائي مع النظام الرئاسي بكل صيغه، لانه مهيا أكثر من غيره لانتاج التسلط والاستبداد. وتتمثل بعض مخاطره^{١٩}، كما تجسدت في تونس، وبعده من التجارب الاجنبية بما يأتي :

- فشل هذا النظام في التأقلم خارج بنيتة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولربما كذلك الثقافية، وانقلابه خارج موطنه الى نظام رئاسوي تسلطي ينتج الاستبداد.
- عدم قدرته على توفير الاستقرار، ولقد أثبتت التجربة التونسية بأن الاستقرار يتحول في هذا النظام، حين يغادر موطنه، الى جمود واحتكار للفضاء السياسي من قبل رئيس الجمهورية.

- عدم قدرته على حل الازمات السياسية، لأن هذا النظام لا يقر بوجود طرق مؤسسية لحل النزاعات السياسية التي تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وغالبا ما تتحول الازمة السياسية في الانظمة السلطوية الرئاسية الى أزمة نظام سياسي.
- شخصنة السلطة من جراء تضخم اختصاصات الرئيس و انعدام آليات المراقبة والمحاسبة السياسية. ويقوم النظام السياسي التونسي على مبدأ ضمني، يمكن التعبير عنه " بمبدأ الفصل بين ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية"، فرئيس الجمهورية الذي يمارس كل الاختصاصات في الدولة لا يتحمل اي مسؤولية .
- توفر افاق شغور منصب رئاسة الجمهورية ، أرضية خصبة للخبذة الحاكمة لتنتاحر على السلطة بهدف خلافة رئيس الجمهورية. ويجب التذكير بان الوضع "الطبيعي" لانتقال السلطة، في الانظمة الرئاسية السلطوية، اصبح الموت أو الانقلاب على رئيس الجمهورية.
- تمنح الانتخابات في النظام الرئاسي افضلية الى حزب رئيس الجمهورية انطلاقا من قاعدة "الكل للفائز في الانتخابات الرئاسية"^{٢٠}. وتمكن هذه القاعدة حزب الرئيس من الفوز بالانتخابات التشريعية والمحلية.
- عجز النظام الرئاسي عن تحقيق الوفاق ، فالرئيس الذي يفوز بالاغلبية ليس بحاجة الى تكوين حكومات ائتلافية ، مما يضفي نمطا قيصريا على اسلوب الحكم يغذي بدوره النزعة السلطوية.
- يقوي النظام الرئاسي نفوذ الرئيس، ويضعف الاحزاب السياسية. وقد أثبتت التجربة التونسية بأن الحزب الحاكم، هو الذي يستمد شرعيته وقوته من الرئيس، وليس العكس. وقد برهن الحزب "المهيمن!" في مناسبتين، على عجزه في مساندة رئيس الجمهورية وتجنبيه الانقلابات، كما وقع مع الرئيس بورقيبة في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٧ والرئيس بن علي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١.
- عجز النظام الرئاسي عن التطور وتحقيق انتقاله الديمقراطي، فهاجس الاستقرار حول مبدأ "استمرارية الدولة" الى مبدأ "استمرارية الرئيس". واصبح الهدف الوحيد للاصلاح هو تأييد سلطة الرئيس في المنظومة السياسية.
- وإذا كان النظام الرئاسي يوفر المراكز السياسية للسلط فإن المركزية الادارية توفر له مجالا اضافيا للتدفق والانتشار في كل مناطق الجمهورية.

(ب) المركزية الادارية وتمثل الادارة امتدادا للسلطة السياسية، فهي مجموعة الاجهزة والهيكل المرتبطة عضويا ووظيفيا بالسلطة التنفيذية، تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ تصوراتها وبرامجها السياسية في الدولة. وتتمركز المركزية السلطوية السياسية في النظام الرئاسي التونسي بفعل المركزية الادارية، اذ لا يتحقق التسلط في ارض الواقع، الا بتفاعل وتضافر البعدين السياسي والاداري. وتساهم المركزية الادارية، بصفة عامة، في تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية اولا في النظام السياسي، كما توسع في مجال الامتداد الترابي للسلط ثانيا.

تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية

تمثل المركزية اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري، يتحدد اختياره بمعطيات فنية، اقتصادية وسياسية. ويعكس خيار هذا التنظيم طبيعة العلاقات السائدة بين السلطات العامة في الدولة من ناحية، وبين المواطنين والسلطة السياسية من ناحية اخرى. ومثلت المركزية الادارية احدى الخيارات الاساسية لدستور ١٩٥٩، وذلك لما تحققه من انسجام مع مركزية موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي التونسي. ولابراز هذه التفاعلات ودورها في تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية يجب توضيح بعض المفاهيم.

يميز الفكر الدستوري الليبرالي بين الوظيفة السياسية والوظيفة الادارية. وتعرف الوظيفة السياسية بانها وظيفة تصور، تتمثل بوضع الخيارات الاساسية في الدولة. وترجع

ممارسة هذه الوظيفة الى الحكومة كجهاز سياسي. وتعرف، في المقابل، الوظيفة الادارية بصبغتها التنفيذية. وتتبلور بتنفيذ السياسات العامة للحكومة كما تمت صياغتها في النصوص القانونية. وتتحصر الوظيفة الادارية، بحسب هذا التصور، في تنفيذ القوانين. وتنبين، بسهولة، بالرجوع الى الدستور التونسي، ان رئيس الجمهورية يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الادارية في الدولة. فهو الذي يضبط السياسة العامة للدولة (الفصل ٤٩ من الدستور)، وهو الذي يحول هذه التصورات الى نصوص قانونية (حق المبادرة التشريعية الذي يستمد من الفصل ٢٨ من الدستور). وهو المكلف بتنفيذ القوانين (بحسب احكام الفصل ٥٣ من الدستور). ويبرز رئيس الجمهورية، من خلال عدد احكام الدستور، بمنزلة رئيس الادارة التونسية. ونذكر من ضمن هذه الاحكام، بالاساس، اختصاصاته في:

- أسناد الوظائف الادارية العليا المدنية والعسكرية (الفصل ٥٤ من الدستور).
- تنفيذ القوانين وممارسة السلطة التنفيذية العامة (الفصول ٣٥ - ٥٣).

وتعد ممارسة السلطة التنفيذية العامة عن سلطة (تشريع)، موازية لسلطة البرلمان، تمنح لرئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للادارة، تمكنه من اصدار احكام قانونية لها نفس خصائص النص التشريعي. ويصبح رئيس الجمهورية، من خلال السلطة التنفيذية، المتحكم الحقيقي في الادارة على مستوى احوالها، وتنظيمها وتنشيطها، وتعيين القائمين عليها. وتنبين من اهم الاختصاصات في تعزيز موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي والاداري التونسي. وهي عبارة خلال ماسبق، بأن المركزية الادارية تعزز نفوذ رئيس الجمهورية في النظام السياسي. وتمكنه من احتكار كل مراكز اتخاذ القرار السياسي والاداري. وهو مامن شأنه ان يعمق مجال الحكم الفردي كخصوصية من خصائص الحكم التسلسلي، مع تهميش دور السلطات الاخرى في الدولة. كما يمكن النمط الاداري المركزي التونسي التسلسلية من التدفق الى كل مناطق الجمهورية.

امتداد المجال الترابي للتسلط

تؤدي الادارة الجهوية والمحلية في تونس دورا اساسيا في انتشار الحكم التسلسلي من المركز الى الاطراف. ويتحقق انتشار التسلسل بفضل تنظيم اداري جهوي ومحلي تتقي فيه كل مقومات الاستقلالية. وتمثل مؤسستا الوالي والمجلس الجهوي، مرتكزاته الاساسية. ويحتل الوالي موقعا مفصليا في النظام الاداري، ويمثل نقطة الربط بين الادارة المركزية والادارة الجهوية والمحلية. وتتميز وظيفته بصيغتها المزدوجة السياسية والادارية^{٢١}.

يعينه رئيس الجمهورية بأمر وباقتراح من وزير الداخلية بالاستناد الى معايير سياسية. وتتميز خطة الوالي بتعدد الانتماءات وتعدد الاختصاصات، فهو ينتمي، في نفس الوقت، الى الادارة المركزية، والادارة الجهوية والادارة اللامركزية. ويمكنه هذا الانتشار من احتلال كل الفضاءات الادارية في الجهة، وفرض ارادة السلطة المركزية وتنفيذ برامجها وتصوراتها السياسية في كل مناطق الجمهورية. ويمثل الوالي الدولة والحكومة في الجهات وينتمي اداريا الى وزارة الداخلية^{٢٢}. ويمارس بهذه الصفة اختصاصات متعددة تجعل منه المتحكم الحقيقي في الفضاء الاداري الجهوي والمحلي. وهو مطالب بتمثيل الدولة وتنفيذ سياسة الحكومة^{٢٣} والتنسيق بين مختلف البرامج القومية، الجهوية، والمحلية للتنمية. ويراقب مختلف الادارات المدنية للدولة والجماعات العمومية المحلية في الجهات^{٢٤}. ويتمتع الوالي بازدواج في الصفة فهو، في نفس الوقت، ممثل للدولة في الجهة ورئيس للولاية كادارة لامركزية^{٢٥} على النطاق الجهوي. ويتمكن، من خلال ازدواجية صفته كعون للدولة ورئيس لجماعة عمومية لامركزية، من تحقيق الارتباط العضوي بين الدولة والادارة اللامركزية^{٢٦}. مما يفرز نمطا من التنظيم اللامركزي مرتبطا ارتباطا عضويا بالدولة، ويفتقر الى ادنى مقومات الاستقلالية. وتتحوّل الادارة اللامركزية في هذا المنوال التنظيمي، منالية للديمقراطية المحلية والحكم الذاتي، الى هيكل اداري للدولة، يتراسه ممثل الدولة في الجهات، ويسهر على تحقيق برامج واولويات الدولة على المستوى الجهوي والمحلي.

٣ - آليات النظام التسلسلي

ويطمح النظام التسلسلي الى ضمان بقائه في السلطة. ولتحقيق هذا الهدف يلجأ الى عدد من الوسائل القانونية وغير القانونية اهمها: التحكم في منظومة الاصلاح السياسي وفي المنظومة الانتخابية.

التحكم في منظومة الاصلاح السياسي.

تمتد جذور الفكر الاصلاحى في تونس الى القرن التاسع عشر. ولقد اتخذ بورقيبة من الاصلاح منهجا سياسيا للحكم يعتمد على المرحلة في تطوير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة. وطورت، بعده، النخبة السياسية لنظام بن علي خطابا مبنيا على مسألة الاصلاح السياسي، يستند الى شعارات مزوقة ذات بعد (استشرافي) (براغماتي)^{٢٧} لاتمت بصلة الى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التونسي. ويهدف الاصلاح في الخطاب السياسي الرسمي لنظام بن علي، بصفة عامة، الى :

أ- التوسع في مجال المشاركة السياسية

ويتجسد هذا التوسع باحداث مجلس المستشارين كمجلس ثان للبرلمان بمقتضى التتقيح الدستوري لسنة ٢٠٠٢. ويتكون هذا المجلس من اعضاء لتمثيل الجماعات العمومية المحلية، واطباء لتمثيل مختلف القطاعات المهنية، وشخصيات وطنية يعينهم رئيس الجمهورية باعتبار كفاءتهم^{٢٨}. ويهدف احداث هذا المجلس، في الخطاب الرسمي، الى انفتاح السلطة السياسية على مختلف مكونات وشرائح المجتمع من ناحية اولى، والى عقلنة النشاط التشريعي من ناحية اخرى. الا ان هذه التبريرات لاتعكس الواقع. ولقد مكن احداث مجلس المستشارين، في حقيقة الامر، رئيس الجمهورية من اكتساح مواقع تأثير اضافية داخل البرلمان عن طريق الاطباء المعيّنين مقابل ولائهم ومساندتهم لتوجهات واولويات السلطة التنفيذية. وتمثل عضوية الاشخاص المعيّنين (عائقا) تسلطيا^{٢٩} يهدف الى تطبيق الوظيفة التشريعية وصد كل مشروع قانون لا يحظى بموافقة رئيس الجمهورية. وتؤول تركيبة مجلس المستشارين الى التضييق في مجال التمثيل الديمقراطي وانغلاق النخبة السياسية على نفسها. ذلك ان هذه التركيبة تمكن نفس الاشخاص من الجميع بين وظائف انتخابية على كل المستويات، الجهوية والمحلية والمهنية. كما انها تمنح امكانية اضافية الى الحزب الحاكم لاحتكار مركز القرار على حساب المعارضة. وتجسد التوسع في مجال المشاركة السياسية، من ناحية اخرى، ببعض الاصلاحات الرمزية، كالتخفيف من سن الترشح لعضوية مجلس النواب من ٣٠ الى ٢٣ سنة^{٣٠} والتوسع في مجال الاستفتاء وثبتت التجربة التونسية بان الاستفتاء تحول من تقنية للديمقراطية الى تقنية للحكم الفردي ولتدعيم المنظومة التسلسلية.

ب - دولة القانون والمؤسسات

تمثل دولة القانون والمؤسسات احدى المحاور الاساسية لخطاب الاصلاح السياسي لنظام السابع من تشرين الثاني. ويرجع الدور الاساسي لبلورة هذا المفهوم الى المجلس الدستوري^{٣١}، الا انه ورغم اهمية هذه المؤسسة فانها عجزت عن اداء وظيفتها بطريقة مرضية، وذلك لعدة اسباب نذكر اهمها :-

- تبعية المجلس لرئيس الجمهورية الذي يتدخل في تعيين اعضائه كما يحتكر سبل اخطاره.
- الاجراءات المعتمدة من قبل المجلس لاتكرس مبدا المواجهة ولا يحق لاطباء البرلمان طلب مراقبة مشاريع النصوص التشريعية .
- تطوير المجلس لمنهجية عمل تكفي في اغلب الحالات بالثبوت من مسألة توزيع الاختصاصات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية دون تعميق رقابته على مضامين النصوص التشريعية.

التحكم في المنظومة الانتخابية .

تحتل الانتخابات في تونس مكانة أساسية ضمن اليات النظام التسلسلي، فهي تمثل فترة من فترات انفتاح النظام السياسي^{٣٢}، وتنبؤاً منذ التسعينيات، موقعاً خاصاً لما تتميز به، بحسب الخطاب الرسمي، من صبغة تأسيسية لعهد جديد وتحولات ديمقراطية. وتوفر الانتخابات فرصة للحكومة لادخال الاصلاحات، ولاثراء البنية الشكلية، القانونية والاجرائية للديمقراطية. الا ان المتمتع في هذه الانتخابات يتبين ضعف تأثيرها في النظام السياسي، فهي انتخابات غير تنافسية، من دون اختيار، وبناتج مبرمجة، ومن دون مفاجآت ولا رهانات حقيقية^{٣٣} وهي لاتتجاوز في اغلبيية الحالات، عملية تحريك المنظومة القانونية والاجرائية للنظام السياسي مع المحافظة على خصائصه الجوهرية.

وعادة ماتفسح الانتخابات للسلطة السياسية مجالاً لاعادة هيكلة الفضاء السياسي، ومن ذلك مثلاً، ما تم ادراجه بمقتضى التنقيح الدستوري لسنة ١٩٩٧ من احكام متعلقة بالاحزاب السياسية والتعددية. وتمكنت السلطة السياسية، من خلال الاحكام، من ضبط الاسس الايديولوجية والتنظيمية للاحزاب التي يسمح لها بالانخراط في العملية السياسية، واقضاء الاحزاب ذات القاعدة الاسلامية^{٣٤} لما تمثله من خطر على استمرارية سلطة رئيس الجمهورية. الا ان هذا الحراك على مستوى النصوص التشريعية لم يصاحبه في الواقع، تطوير حقيقي للنظام السياسي. فهو يهدف بالاساس الى تمكين الحزب الحاكم، ومن ورائه رئيس الجمهورية، من التمسك بالسلطة واعادة انتاج المقومات الجوهرية للنظام التسلسلي.

وتثبت التجربة ان الانتخابات غير قادرة، في الوضع التسلسلي التونسي، على تحقيق التحول الديمقراطي. ويرجع فشل الانتخابات الى عدة اسباب اهمها: التضارب بين الشرعية الانتخابية والشرعية التسلسلية، وما ينجر عن هذا التضارب من غلق للفضاء السياسي ورفض للتداول على السلطة. وتساهم طريقة الاقتراع المعتمدة، في تهميش المعارضة وتشرذمها، فهي لاتنافس الحزب الحاكم، بل تنافس نفسها للفوز بمقاعد مخصصة لها، كان قد تم تحديد عددها بصفة سابقة لاجراء الانتخابات. ن هذه المنظومة الانتخابية تمكن النظام التسلسلي من التحكم في اختيار احزاب المعارضة المسموح لها بالانخراط في العملية السياسية (اقضاء الاحزاب الاسلامية بفعل الفصل ٨ من الدستور)، في حجمها (عن طريق عدد المقاعد المخصصة لها)^{٣٥}.

وهكذا يبدو من خلال مارصدناه ان الهاجس الاساسي الذي سيطر على النظام التسلسلي في تونس، هو البقاء في السلطة. والتجأ هذا النظام ليحقق بقائه الى كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، محققاً بذلك انتقال النظام السياسي من طور التسلسلية المتجذرة الى طور الاستبداد بالسلطة. ويمثل الاستبداد في حقيقة الامر الوجه الحقيقي للتسلسلية، يرتبط بها هيكلياً ووظيفياً، ولا يتحقق احدهما الا بتحقيق الاخر. وهنا على سبيل المثال نقول ان السلطة الاستبدادية هي سلطة مطلقة، تمارس خارج الاطر القانونية، تكرس الحكم الشخصي او حكم الاقلية، وتؤول الى الخلط في عدد من الاوضاع بين المصلحة العامة والمصالح العائلية. وبالرجوع الى التجربة التونسية، نلاحظ ان النظام التسلسلي ابدع في التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، فهو يلتجئ الى تعديل الدستور كألية للانقلاب على الدستور ولخلق الاحكام الدستورية.

٤- الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لحركة التغيير في تونس .

في هذا المحور نحاول تحليل وزن اوضاع الهشاشة الاجتماعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي في السنوات الاخيرة مع التركيز على اهم ظواهرها كالفقر والبطالة والعمل الموازي والهش، ونبين مدى فعلها في تاجيج حركة الغليان الشعبي وتأثيرها في وتيرة الاحداث ومستوى حضورها في الواجهة العامة لحركة التغيير في تونس.

وتجدر الإشارة الى ان تحليل مختلف تلك الزوايا سيثور في فلك فرضية اساسية تتمثل في تأكيد اهمية الابعاد الاجتماعية والاقتصادية في حالة التغيير، ولكنها تشدد على انه

رغم ثقل وزن الواجهة الاقتصادية والاجتماعية في رياح التغيير الا انها ليست الصانعة الوحيدة لها وان بدت عنوانها الابرز.

ولتفكيك تلك الفرضية يستند التحليل الى التركيز على بعض مناطق التقاطع والتماس بين حركة سيدى بو زيد الاحتجاجية التي تطورت الى هبة جماهيرية عارمة آلت مآلت اليه، وبين حركات احتجاجية مماثلة شهدتها دواخل البلاد في السنوات الماضية مثل احداث منطقة الجوفي المنجمي و احداث مدينة بن قردان الحدودية، وكان بعضها احد واطول نفسا من احداث سيدى بوزيد، لكنها لم تتطور ولم يتوسع مداها الجغرافي والاجتماعي.

أ- التغيير و وهم المعجزة الاقتصادية

عملت السلطة في تونس منذ التغيير السياسي الحاصل في سنة ١٩٨٧ على انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة الى ارساء اوسع لآليات اقتصاد السوق واعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية. وذهبت جهودها لتطوير الاطر القانونية والتشريعية الرامية الى مزيد من تحرير الاستثمار والاسعار والتجارة الخارجية من القيود الادارية والجباية، والاتجاه نحو تخفيف العبء عن المؤسسات الاقتصادية وحفزها على الانتاج والتطور، مع سعي نحو تطوير الجهاز البنكي والسوق المالية بغرض دفع اكبر للاستثمار والمبادرة الخاصة. وقد تم ذلك في ظل سياق اعادة توزيع الادوار الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص والمضي قدما في التخلي التدريجي عن نموذج الدولة الحاضنة وتتصلها من عدد من تعهداتها السابقة ولاسيما في قطاع الخدمات التنافسية. وشهدت هذه الفترة ادماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية وخاصة بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوربي، وذلك قصد ارساء مناطق للتبادل الحر مع جهات مختلفة و ابرام عدد من الاتفاقيات الدولية.

وقد حقق الاقتصاد التونسي تبعا لذلك نسب نمو تجاوزت ٦،٤ % بالاسعار الفارة بالنسبة للفترة ١٩٨٧ - ٢٠٠٦، كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة، ولا سيما مايتعلق منها بالمدونية حيث تراجعت بعض مؤشرات فانخفضت نسبة التداين الخارجي الى حدود ٤٩ % ونسبة خدمة الدين الى ٦،١٦ % سنة ٢٠٠٦ مقابل نسبة ٥٨ % ونسبة ٢٦،٣ % سنة ١٩٨٦، وتم التحكم النسبي في التضخم، والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل ٨،٥ % من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (١٩٩٢ - ١٩٩٦) الى ٢،٥ % في المخطط العاشر (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦).^{٣٦}

ولابد من الإشارة الى ان تلك السياسة التنموية المنتهجة جعلت تونس اكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين واكثر عرضة لتأثيراته السلبية المباشرة على بعض القطاعات مثل السياحة والفلاحة. ووجدت تونس نفسها امام جملة من التحديات نتيجة لسياسات الانفتاح والتحرر، ومن ذلك ضرورة معالجة الضغوط الناجمة عن تفكيك المعاليم الديوانية في اطار تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي، وبعض التقلبات الظرفية التي اصبح بعضها يكتسي طابعا هيكليا مثل قيمة الدولار واسعار النفط المرتفعة وتواتر الضغوطات في الاسواق المالية العالمية، بالاضافة الى اشتداد المنافسة. ووجدت بعض القطاعات الاقتصادية نفسها غير قادرة على خوض سباق التنافس الاقتصادي ففقدت بعض الصناعات مثل النسيج القدرة على الاحتفاظ بمناطق الترويج التقليدية امام غزو المنسوجات الصينية لبعض الاسواق الاوربية. وقد انتجت سياسات اعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية ضعفا بارزا في تشغيلية عدد من السكان النشطين الذين لاتسمح لهم كفاءتهم بخوض غمار سوق المنافسة الاقتصادية. ويمكن القول انه بالقدر الذي افرزت فيه سياسة الاقتصاد التنافسي واتفاقيات التبادل الحر تحسنا نسبيا ملحوظا في الارقام والمؤشرات العامة للنمو، طرحت على الاقتصاد التونسي في نفس الوقت جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخمت معه فواتير الضرائب الاجتماعية واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة من دوائر الاستفادة من خيرات ذلك النمو. وربما يبقى ارتفاع مؤشرات

البطالة وضبابية عملية قياس الفقر احد اهم الشواهد المفنّدة لاسطورة المعجزة الاقتصادية في تونس ومن البراهين المؤكدة لواقع مجتمعي ربّما حضر في النمو ولكن غابت عنه التنمية^{٣٧}.

وفي تناول وضع البطالة في تونس، وبالرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية من خلال ارتفاع عدد مواطن الشغل المحدثة بما مكن من تلبية (١,٩٢%) من الطلبات الاضافية للتشغيل والتقليص في النسب العامة للبطالة^(٣٨)، ظل عدد عاطلين من العمل في تونس مرتفعاً. وقدّر في منتصف سنة ٢٠٠٨ بنحو (٤,٥٢٢) الف عاطل من الفئة العمرية (١٥) سنة فما فوق، وذلك بنسبة (٢,٤%)، مقابل (٩,٠٠,٤١٠) عاطل في سنة ١٩٩٤ وقدر معدل التطور السنوي بـ (٤,١%) وتطور ذلك المعدل ليصل الى (٢,٣%) بين سنتي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وارتفع عدد العاطلين من العمل بما قدره (٣,١٤) الف خلال الفترة بين سنتي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وسجلت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية ما بين (١٥ - ١٩) سنة ٢٠٠٧ نحو (١,٣٤%)^{٣٨}.

وتسجل معدلات البطالة بحسب المستويات التعليمية ارتفاعاً بارزاً لنسب العاطلين من العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ليلبلغ (٨,١٢٧) الف سنة ٢٠٠٨ وذلك مقابل (٣,١٠٢) الف سنة ٢٠٠٧^{٣٩}، وهو مايدل على تزايد كبير في عدد المتخرجين سنوياً من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وبدأ عدد العاطلين من العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية يسجل ارتفاعاً صارخاً منذ سنة ١٩٩٤ حيث سجل نسبة (٩,١٠%) كمعدل سنوي ليلبلغ (٤,١٨%) بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧^{٤٠}. ولايد من الاشارة الى ان مجموع العاطلين من العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة في سنة ١٩٩٤ نسبة (٢٥%) من المجموع العام للعاطلين من العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك من (٢٤%) الى (٤٠%)، اما بالنسبة الى عدد العاطلين من العمل من اصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرات حيث ارتفعت حصتهم من العدد العام للعاطلين من العمل (٢%) خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٧^{٤١}.

ويذكر ان السلطة السياسية في تونس عملت جاهدة على اعتماد وسائل مختلفة لامتصاص اعداد الوافدين الجدد على سوق العمل من خريجي الجامعات وابتكار اساليب متجددة للتصدي لطوفان حاملي الشهادات العليا والسعي الى ادماجهم في الدورة الاقتصادية، ومن ذلك يمكن ذكر استحداث الدولة صناديق اجتماعية مختلفة بغرض تشجيع الشبان على الانتساب للحساب الخاص ودفعهم نحو تركيز المنشآت الاقتصادية المتوسطة والصغيرة الحجم، وتيسير عملية انخراط اصحاب المستويات التعليمية العالية لاسيما في بعض التخصصات - في الحياة المهنية عبر المشاريع المدرة للدخل. وقد ترافق كل ذلك مع اجتهادات عديدة لمراجعة منظومات التعليم العالي بغرض تحقيق قدر اكبر من المواءمة بين طبيعة التكوين العلمي ومتطلبات سوق العمل وفق مستجدات العصر. هذا ومن المفيد الاشارة الى اجتهاد بعض اجهزة الدولة في مجال كسر بعض الصور النمطية حول حامل الشهادة العليا، والعمل على تغيير بعض التمثلات الاجتماعية السائدة حول التوظيف العمومي لخريج الجامعة والزامية اندماجه حصراً في القطاع العام. وقد تبنت وزارة التعليم العالي التونسية في ذلك الاتجاه برامج عديدة هدفت الى نشر ثقافة التعويل على الذات ومبدأ الفصل بين التلازم الالي بين حقّي التعليم والتشغيل، واشكالية ربط محتوى الشهادات الجامعية بمتطلبات سوق العمل. ولكن كل تلك الجهود وجدت نفسها عاجزة عن امتصاص طوابير طالبي الشغل من خريجي الجامعات. ولئن بدا المشكل في بداياته مشكل تخصصات سميت بصعوبة الاندماج مثل تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب، الا انها سرعان ما طالت مختلف التخصصات الاخرى من طب وهندسة ومحاسبة وغيرها^{٤٢}.

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان اصابع الاتهام الاولى اتجهت بشكل رئيس نحو نماذج التنمية المتبعة للتاكيد على قصر مداها عن استيعاب فوائض اليد العاملة من حملة الشهادات الجامعية، ولكن اشكالية جمهرة التعليم واتباع ماسمي بسياسات ثقافة النجاح والزج

بالسياسة التعليمية بمراحلها المختلفة في سياق السمسرة السياسية والاهواء الايديولوجية والمصالح المتضاربة للقائمين عليها، ظل مشكلا شبه مسكوت عن مدى تأثيره في نسق الارتفاع غير المسبوق لقواعد طلاب الجامعات. هذا وقد فاقت اعداد الخريجين بدرجات كبيرة احتياجات سوق العمل بوجهيها الرسمي وغير الرسمي وبدأ الاقتصاد الموازي على اتساع حجمه ورقعته عاجزا عن امتصاص هؤلاء. ولئن سجلت النسب الرسمية للنمو درجات اعتبرت رسميا حيث فاقت كما تقدم (٦,٤%)، فإن نسق امتصاص فوائض البطالة وتوفير مستحقات سوق العمل من الطلبات الاضافية كان يحتاج حسب بعض الخبراء والمختصين الى نسبة مضاعفة من النمو لانتقل عن (٨%) حتى يتمكن من سد تلك الاحتياجات المتزايدة على سوق التشغيل^{٤٣}.

وفي تحليل تجليات ظاهرة الفقر في تونس اكدت الاحصاءات الرسمية ارتفاع الدخل الفردي الى مايفوق (٤٠٠٠) دينار سنة ٢٠٠٦ مقابل (٩٦٠) دينار سنة ١٩٨٦، ويكون بذلك قد تضاعف اكثر من اربع مرات مسجلا ارتفاعا ملحوظا للقدرة الشرائية مع تطور في حجم التحويلات الاجتماعية بنسق تضاعف فيه اكثر من (٧) مرات عند الثمانينيات ليصل الى مايعادل (٢٨٠) دينار في الشهر للأسرة. كما تشير ارقام المعهد الوطني للاحصاء الى انخفاض عدد الفقراء من (٨٢٣٠٠٠) شخص في سنة ١٩٨٠ الى (٣٧٦٠٠٠) في سنة ٢٠٠٥^{٤٤}، حيث تراجعت مظاهر الفقر الذي لم يعد يشمل سوى (٨,٣%) من مجموع السكان سنة ٢٠٠٧، مقابل قرابة (٧,٧%) خلال سنة ١٩٨٦. وقد توسعت دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي بحسب الاحصائيات نفسها لتبلغ قرابة (٨٠%) من مجموع السكان. وتضاعف حجم نفقات الدولة على الرعاية الصحية قرابة خمس مرات خلال العشرين سنة المنقضية، كما ارتفع مؤمل الحياة الى حدود (٧٤) سنة عام ٢٠٠٧^{٤٥}. تؤكد اذن هذه المعطيات الرسمية ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتقنن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية في تونس في احتواء ظاهرة الفقر. ولكن خارج دوائر التباهي الرسمي المعلن كان الفقر يتجلى كمعطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من سكان عديد المناطق وخاصة الداخلية منها وتلك المبعدة من دوائر الاستفادة المباشرة من ثمار اقتصاد السوق المفتوح على واجهتي السياحة والصناعات التصديرية. هذا ولا بد الاشارة الى ان السلطة السياسية في تونس قد عملت منذ الاستقلال سواء في فترة الحكم البورقيبي او حكم زين العابدين بن علي على استحداث مجموعة من الاليات والبرامج لمكافحة ظاهرة الفقر والتصدي لجيوبه. ولكن الاتجاهات العامة للسياسة الاجتماعية في العهد البورقيبي ظلت تدور في فلك ماسمي بالحلقة المفرغة للفقر وهي تلك الحلقة التي كانت في كل مرة تعيد انتاج مايفترض انه تم القضاء عليه^{٤٦}، ولم تتمكن برامج الدولة المحدثه آنذاك من ادماج الفئات الفقيرة والمقصية والمهمشة في دوائر الانتاج الرسمية ولم تمكنها من تخطي عتبة الفقر بل عمقت من تبعية هؤلاء للدولة وقوت فيهم مشاعر التواكل عليها. واما السياسات والبرامج المستحدثة لمحاربة الفقر في فترة حكم بن علي فانها وان حافظت على فلسفة بعض البرامج والاليات المعتمدة سابقا في مكافحة الفقر كالمساعدات الموسمية وحظائر مقاومة البطالة وغيرها، فانها اجتهدت كذلك في ابتداع اشكال اخرى اكثر تطورا مثل الصندوق الوطني للتضامن الذي كان يستهدف تطوير البنى التحتية للمناطق المحرومة والتي كانت تسمى رسميا بمناطق الظل. هذا الى جانب استحداث اليات اخرى لبحث ضعاف الدخل على استحداث وتركيز مواطن دخل مستقرة عبر تطوير منظومات الاقراض الميسر الصغير والمتناهي الصغر. ولكن سوء الادارة وتعقد الاجراءات وعدم الشفافية وغياب المساءلة افقد هذه الاليات جدواها، وانتج ازمة ثقة حادة بين المواطن البسيط وضعيف الحال وتلك الصناديق، وعمقت تلك الازمة الفجوة بين خطاب رسمي يتباهى بسياسته الاجتماعية وبين اعتقاد مجتمعي جازم في خواء تلك السياسة وفي فقر صناديقها.

ومن المفيد القول ان عملية قياس نسب الفقر في تونس كانت كذلك محل نقد حاد من طرف بعض الهيئات الاممية التي شددت على انه بالرغم من التقدم الحاصل في مستوى المؤشرات العامة للنمو الاقتصادي ظلت تونس تقيس الفقر بمقاييس تقليدية لا تتلاءم مع ارتفاع مستويات النمو^{٤٧}. وبقيت السلطة السياسية في تونس لا تتحدث الا عن الفقر المطلق اي قياس نسبة الفقر بحسب مستويات الدخل وبالتالي قياس حد الفقر للفرد الواحد. ومن المعلوم ان اغلب الهيئات الاممية تخلت منذ فترة عن التعريفات المادية للفقر واتجهت نحو اعتماد مفاهيم تتحدث عن الفقر البشري والفقر المتعدد الوجة الذي يدفع نحو قياس ادق لمختلف مظاهر الحرمان واللامساواة وانعدام الرفاه التي من الممكن ان تحجبها الارقام العامة للفقر المطلق. وقد بينت تقارير البنك الدولي ان وضعية الفقر البشري في تونس متدنية، كما اكدت بعض تقارير الامم المتحدة ان تراجع مستويات الفقر المطلق في تونس لم يكن يعكس تراجعا في واقع عدم التوازن واللامساواة بين الافراد والشرائح والمناطق، حيث يمكن لمستويات الفقر ان تتراجع في ظل تبلور احساس عميق لدى المجموعات الاجتماعية بتزدي الأوضاع المعيشية^{٤٨}.

وبالخلاصة يمكن القول ان اسطورة "المعجزة الاقتصادية" ظلت وهما ونشيدا رسميا مافئتت السلطة السياسية في تونس تتغنى به وتستثمره لتلميع صورة النظام ولتأكيد صواب الخيارات التنموية المتبعة في تونس في العقدين الاخيرين.

ولكن تلك الاسطورة وان بدت مقنعة في بداية الامر ويسيرة التمرير فانها لسرعان ما فقدت بريقها عندما اصدمت بواقع محلي ومعيشي يومي مختلف وداحض لها. وبدا المواطن التونسي البسيط الذي يقال عنه انه لا يستبطن العداء للسلطة السياسية اذا ما كان آمنا في خبز يومه وقوت عياله، بدا اكثر استخفافا باسطوانة "ازدهار الاقتصاد التونسي". وانشرخت تلك الاسطوانة امام واقع الغلاء المتزايد لاسعار المواد الاساسية والمحروقات وارتفاع مستوى المعيشة ومعاليه التنقل واستهلاك الماء والكهرباء والغاز، وانعكاسه على مختلف شرائح الخريطة الاجتماعية بمن فيهم اصحاب الجرايات المستقرة من المنتمين الى الطبقة الوسطى.

ب - خلفية الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

تنتمي محافظة سيدي بوزيد المدينة التي انطلقت منها شرارة التغيير في تونس الى جهة الوسط الغربي التونسي، وتمتد هذه المحافظة على مساحة جغرافية تمثل (٦٤%) من مساحة البلاد التونسية. وبالرغم من تميز مناخها بتذبذب تساقط الامطار التي تتراوح بين (٢٠٠-٣٠٠) مم سنويا تعتبر الزراعة من اهم الانشطة الاقتصادية في سيدي بوزيد، حيث تغطي الاراضي الزراعية نحو (٦٤%) من مساحتها. وبلغ عدد سكانها سنة ٢٠٠٩ نحو (٤٠٩،٦٨١) ساكنا. وتعتبر ولاية سيدي بوزيد من اقل مناطق البلاد تحضرا حيث لا تتجاوز نسبة من يعيشون منها في الوسط الحضري (٢٥،٤%). وتصل الكثافة السكانية في سيدي بوزيد (٥٨،٨) ساكنا / كلم^٢. يشمل اقليم الوسط الغربي كذلك محافظتي القصرين والقيروان، ويعد هذا الاقليم من اقل مناطق البلاد حظا في مستوى الانتفاع بشروات البلاد بالرغم من انه يعتبر من ابرز مناطقها الفلاحية حيث يحتوي اهم السهول وقطعان الماشية. ويسجل معدل الانفاق السنوي للفرد الواحد في جهة الوسط الغربي اضعف نسبة في البلاد على مختلف الدراسات الوطنية المنجزة من قبل معهد الاحصاء الوطني حول الاستهلاك ومستوى عيش الاسر التونسية^{٤٩}. ويسجل الفقر في هذا الاقليم اعلى مستوى مقارنة بسائر مناطق البلاد الاخرى حيث بلغت (١٩،٧%) في سنة ١٩٨٠ و (١٢،٨%) سنة ٢٠٠٥ وهو ما يقارب ثلاث مرات ونصف المرة النسبة الوطنية التي بلغت (٣،٨%) سنة ٢٠٠٥ بينما لم تتجاوز مستويات الفقر في كل من اقليم تونس الكبرى والشمال الشرقي على التوالي (٤،٢%) و (٤،٥%) سنة ١٩٩٠ ونحو (١،٤%) و (٢،٧%) في سنة ٢٠٠٥^{٥٠}. هذا وتسجل النسبة العامة للبطالة في جهة الوسط الغربي ارتفاعا حيث بلغت (١٤،٩%) وهو ما يتجاوز نسبيا المعدل الوطني (١٤،٢%). ولكن توزع النسب بحسب محافظات الاقليم يسجل بعض التفاوت حيث بلغت (٨،٠%) و (٢٩%) و (١٠%) في سيدي بوزيد والقصرين والقيروان. وعلى خلاف النسب العامة التي تبرز انخفاضا لاقتنا لنسب البطالة

خاصة في محافظة سيدي بوزيد فان الارقام تسجل ارتفاعا لافتا لبطالة حاملي الشهادات العليا في كامل محافظات المنطقة (٢٥,٦%) و(٣٢,٤%) بكل من سيدي بوزيد والقصرين والقيروان^١. وقد بينت بعض الدراسات المنجزة مؤخرا تفاقم وضعية البطالة في الجهة نظرا الى عوامل مختلفة منها ترجع امكانات القطاعات الاقتصادية على امتصاص فائض البطالة، ورغم ان الفلاحة تعتبر اكبر مشغل لليد العاملة البسيطة بالجهة، الا انها تشهد صعوبات عديدة جعلت من انتاج القطاع يتراجع لصالح مناطق مجاورة، وقد تراجع انتاج الجهة من الخضر من نسبة (٢٧%) من الانتاج الوطني الى (١٧%) فقط^٢.

ومن حيث مستوى الاستثمارات الحكومية المخصصة لاقاليم البلاد في المخططات التنموية تخصص لمنطقة الوسط الغربي في البلاد التونسية عادة السهم الاقل، وقد تمت برمجة تلك الحصة بحسب المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧-٢٠١١) بنحو (١٩٤٨) مليون دينار وهي اقل حصة مقارنة ببقية اقاليم البلاد، حيث استأثر الشمال الشرقي وحده في نفس المخطط بقيمة (٧,١٦٥٨٣) مليون دينار والشمال الغربي (٢,٦٥٤,٢) مليون دينار والوسط الشرقي بقيمة (٦١,٠٧,٩) مليون دينار والجنوب بنحو (٥,٦٧٤,٤) مليون دينار. وعن المبلغ الاجمالي المخصص للاستثمار في الجهات الداخلية لم يتجاوز حجم الاستثمارات المبرمجة للجهات الغربية من البلاد مبلغ (٣,٣١٣) مليون دينار بالنسبة الى الاستثمار العمومي وما قيمته (٢,٨١٣) مليون دينار بالنسبة الى الاستثمار الخاص، ويأتي ذلك مقابل مبلغ (٦,٣٢٤) مليون دينار كاستثمار عمومي ومبلغ (١,٤٩٥٦) مليون دينار كاستثمارات خاصة مخصصة في نفس المخطط للجهات الشرقية للبلاد^٣.

ان القراءة المتأنية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة سيدي بوزيد ومنطقة الوسط الغربي عموما يطرح اشكالية التفاوت وعدم التوازن التنموي بين المناطق في تونس. ان واقع الاختلال الجهوي الذي افرز خارطة تنموية معتلة في تونس متضخمة الراس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل وجسد متهال في مناطق معدومة في الوسط والداخل، انما هي ارث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في العاصمة والساحل وتجاهل بقية المناطق، وهو ما اعادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية انتاجه باشكال متقاربة على مدى الخمسة عقود. وقد استمر ذلك الارث الاستعماري في الالفاء بظلاله على التوازنات العامة للسياسات التنموية وخياراتها خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث ظل ذلك الرصيد يوجه العمليات الاستثمارية التي بقيت شبه محتكرة من قبل الساحل بوجه الخصوص الذي انتعش اكثر خلال عمليات تحرير الاقتصاد وتشجيع التصدير وانتصاب المؤسسات الاجنبية في ما بعد. وربما كان من الطبيعي ان تنجبه الاستثمارات الجديدة في المراحل اللاحقة بشكل طوعي نحو المناطق المحظوظة والاوفر حظا والتي كانت تحتكم الى رصيد مادي ورمزي يطمئن المستثمر الاجنبي والمحلي ويوفر له مستويات اكبر من الربح وافاق ارحب للنجاح لا يمكن ان توفرها له مناطق داخلية اخرى.

وبالرغم من توفر بعض الجهود الرسمية للدولة للعمل على احلال التوازن الجهوي وبعث بعض الاقطاب الصناعية في داخل البلاد والعمل على تشجيع الاسواق المحلية وبعث مناطق صناعية في داخل البلاد، الى جانب السعي الى ارساء لامركزية صناعية وادارية واسناد امتيازات تفاضلية لحركة الاستثمار بالجهات الداخلية^٤. ولكن بالرغم من برهنة بعض التوجهات الرسمية عن توفر تلك الارادة في حل معضلة عدم التوازن الجهوي وردم بعض الهوة المحفورة في طوبوغرافيا التنمية الجهوية في تونس خاصة بين العاصمة والساحل وبقية الجهات الداخلية، لم تؤت تلك التوجهات اكلها في مستوى الممارسة والواقع الاقتصادي والاجتماعي الملموس وظلت مناطق عديدة بدرجات متفاوتة تشكو تدهورا معلنا في مستويات التنمية مقارنة بجهات اخرى.

تحتاج التنمية المحلية برأي الخبراء الى استثمارات اساسية تتمثل في تجهيزات وطرق وسدود ومناطق صناعية ومناطق فلاحية سقوية وسياحية ومرافق اجتماعية وثقافية

ورياضية من مدارس ومستشفيات ودور ثقافة، ويكون ذلك الكل بمثابة (رأس مال مجالي)^{٥٥} أي أنه تلك المضغة الأساس التي يجب ان تقوم عليها كل ارادة صادقة في استحداث التنمية بمنطقة من المناطق.

ومع التحرير التدريجي للاقتصاد وامضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الاوربي في سنة ٢٠٠٨ وفتح الباب امام القطاع الخاص، أصبحت الدولة في تونس مؤهلة أكثر لتأدية دور سياسي اجتماعي أكثر من استعدادها لتأدية ادوار اقتصادية، واقتصر دورها من أكثر وقت مضى على التوجيه والحد من التدخل في العملية الانتاجية باستثناء تدخلها في بعض القطاعات الاستراتيجية، وهو ما اتاح الفرصة للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي ليضطلع بالدور الريادي على مستوى الاستثمارات مما جعل من مسألة التنمية المحلية تبدو أكثر حرجا وتعقيدا. وتحول دور الدولة والتزامها ازاء المناطق الداخلية الى مجرد عملية تعديل وتدخل مباشر لمد يد المساعدة الى تلك المناطق المتأزمة والمستثناة من معادلة التنمية^{٥٦}. وترد تلك العملية في مرتبة فرعية شأنها شأن عملية التعديل الاجتماعي للموارد والمداخل لمساعدة الشرائح والفئات الضعيفة والمعوزة. وبذلك انشطر القطر التونسي الى مجالين: **مجال تجاذب** يستجيب لشروط ومقومات التنمية والجدوى الاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي ويتمثل في المناطق المحظوظة التي تقتصر على العاصمة والسواحل وكبرى المدن المحيطة بها، و**مجال طارد** ينتظر المعونة من طرف الدولة عبر الاجراءات والبرامج والحلول العلاجية الاستعجالية بين الفينة والاخرى، وبحسب متطلبات الطرف السياسي والاجتماعي والتاريخي. ان الاعوجاج في الخريطة التنموية في البلاد والتأرجح بين القطبين الجاذب والطارد يفسر الى حد كبير ظاهرة الهجرة الداخلية في البلاد التونسية، حيث يعكس الحرك السكاني من اجل العمل بين المدن التونسية بجلاء اختلالات التنمية الجهوية ونسقتها بين جهات الدفع وجهات الاستقطاب. ومثل اقليم الوسط الغربي على امتداد تاريخ البلاد احد اهم مناطق الدفع باليد العاملة باتجاه جهات مختلفة ومنها نحو مناطق الساحل او ما يسمى رسميا بالوسط الشرقي بوصفه من اكبر مناطق تركز المصانع التصديرية بالبلاد.

وتبرز الاحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٤^{٥٧} ان البحث عن عمل يظل السبب الرئيسي لحركة الهجرة من محافظات سيدي بوزيد (٨٦%) من عدد المهاجرين نحو المحافظات الاخرى والقصرين (٨٢،٦%) والقيروان (٨٥،٢%). ويجوز القول بان التأخر الاقتصادي لمحافظات الوسط الغربي وادراك السكان لمدى الاختلاف غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الشمال والساحل كان من ابرز عوامل تنمية احساس جماعي (بعقدة اهمال) من طرف السلطة المركزية^{٥٨}. وقد تعمق الاحساس بهذه العقدة بعد (خيبة أمل) اولى لسكان المنطقة في حكومة الاستقلال بما انهم كانوا يعولون عليها لتحقيق ما حرمهم منه الاستعمار الذي كانوا من ابرز مقاوميه، وخيبة أمل ثانية في حكومة عهد (التغيير). فالتناس بحكم عوامل عديدة يتوقعون من الدولة ان تكون مركز الادماج والتنمية وان تنجز لصالحهم ما حرموا منه في مراحل سابقة، ولكن عدم تغير الاوضاع التنموية وفشل الدولة في تلبية انتظارات الافراد يجعل من عدم الرضا انطباعا سائدا لديهم. ويتخذ ذلك الانطباع شكل الازمة عندما تزيد السياسات التنموية المنتهجة من حدة الفوارق الاجتماعية، وعندما تتوضح آثار السياسة الاقتصادية على النسيج الاجتماعي في شكل تعميق للفوارق القديمة واعادة انتاج مظاهر عدم المساواة، فتتخذ الازمات بذلك طابع الادانة المتواصلة لحالة الحيف الاجتماعي.

وهنا تجدر الإشارة الى ان تلك المشاعر الجماعية بالحرمان والحيف الاجتماعيين جعلت من مناطق الوسط الغربي الى بعض المناطق الاخرى الأكثر تهيؤا للهزات الاجتماعية ولعدم الاستقرار على مدى مساحات طوبوغرافية التمرد والانتفاضات الاجتماعية في تونس. وقد كان الاستعداد الحاضر للتمرد سمة مركزية في كل محافظات الوسط الغربي لتونس سواء في حوادث ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦ او في احداث الخبز في كانون الثاني ١٩٨٤ او في احداث كانون الثاني ٢٠١١.

أن المطالب السياسية التي رافقت المطالب الاجتماعية في أحداث سيدي بوزيد شهر كانون الاول ٢٠١٠ والتطور النوعي للشعارات السياسية منذ الايام الاولى للاحداث كان احد اهم مقومات نجاح الانتفاضة الشعبية واحد ابرز عوامل استمراريته وصمام امانها. وفي الوقت الذي كان سقف المطالب السياسية يرتفع لدى المنتفضين كان النظام يبادر بتلبية المطالب الاجتماعية، وفي وقت وجيز انهالت على الجهة المتمردة لنصرة الكرامة بوجوهها المختلفة عطايا اجتماعية غير مشروطة من مواطن عمل واستثمارات وغيرها. ولكن تلك الاستجابات الاجتماعية المتأخرة لم تتمكن من اخماد نار التمرد، لان المشكل لم يعد حينها مشكل مطالبة بالخبز (بالرغم من الحاجة) بل اصبح مشكل الاستعاضة بالخبز الحاف عن السياسة الجائرة وهو ما ترجمه الشعار الذي رفعه المنتفضون «**خبز وماءوين علي لا**». ولم تعد حينها الاستجابة للمطلب الحيوي تشفي غليل التمرد المجتمعي الذي اصبح القصاص لكل اشكال الاحتقار الرمزي والمطالبة برد الاعتبار لهؤلاء الذين وقع استبعادهم وتهميشهم مطلبه الابرز، ولم يكن ذلك ممكنا بنظر الفاعلين الاجتماعيين الا عبر فعل الرحيل. وربما يفسر الترابط الجدلي بين السياسي والاجتماعي الذي تم نسجه مع أحداث سيدي بوزيد والذي صنع بدوره ثورة تونس، بفسر عدم تطور أحداث منطقة الحوض المنجمي^٩ التي شهدتها منطقة الجنوب الغربي في سنة ٢٠٠٨ الى ثورة بالرغم من استمرار الاحداث لمدة ستة اشهر، وبالرغم من ان أحداث الحوض المنجمي كانت أحداثا محلية دامية لم تشهد البلاد مثيلا لها منذ أحداث الخبز ١٩٨٤. وقد غطى مجال تمرد الحوض المنجمي شرائح اجتماعية عديدة من مهمشين ومقصيين من دوائر التنمية الاقتصادية بجهة كانت بدورها تتموقع على اعتاب هوامش البلاد. وامتد هشيم التمرد ليشمل كامل قرى الحوض المنجمي^{١٠} وبعد ان اندلع في منطقة الرديف ليجعل من ذلك الحوض دون سواه مجال توتر اجتماعي غير مسبوق. وكانت الواجهة الاساسية للاحداث الحوض المنجمي هي الاحتجاج ضد بطالة حاملي الشهادات العليا والمطالبة باستغلال امثل لا بناء الجهة لمواطن العمل التي توفرها الشركة المستغلة للفسفاط بالجهة. وارتبطت شرارة تمرد شعب المناجم اثر الاعلان عن نتائج مناظرة انتداب (٣٨٠) عاملا من فنيين ومهندسين وكوادر عليا بالشركة الوطنية المستغلة للفسفاط في ٥ كانون الثاني ٢٠٠٨. واعتبرت تلك النتائج مخيبة للامال واتهم فيها الفرع المحلي لاتحاد العمال في قفصة بالتواطؤ مع كوادر الشركة وتوزيع مواطن العمل وفق المحسوبية والعلاقات القرابية.

وبالرغم من تنوع مختلف اشكال الاحتجاج والتمرد (التظاهر، اضرابات الجوع، الانتحار عبر ارتداء الافراد في آلات تحويل الفسفاط لتعطيل اشتغالها، الاعتصامان، قطع الطرق المؤدية الى مناطق الاستغلال.....) وعنفها تمكنت السلطة السياسية من تطويق الازمة، ولم تتمكن الاحزاب والهيئات السياسية المعارضة في تونس وفي الخارج — بالرغم من كل المحاولات — من استثمار تمرد الحوض المنجمي لاشهار الاحتقان الاجتماعي والسياسي الكامن في نفوس التونسيين بالشكل الذي تم مع أحداث مدينة سيدي بوزيد. ان تطور الشعارات المرفوعة في ثورة تونس ٢٠١١/٢٠١٠ من الواجهة المطالبية الاجتماعية الصرفة (التشغيل) نحو واجهة المطالبة بالحقوق اشمل في الاعتراف الاجتماعي والكرامة بمجمل دلائلها الاقتصادية والنفسية والسياسية والاجتماعية كما ترجمه شعار المنتفضين في أحداث سيدي بوزيد «**شغل، حرية، كرامة وطنية**» او كذلك الشعار الذي يذكر السلطة السياسية بمعنى الحق في التشغيل ودلائله في واقع اجتماعي استحاله فيه ذلك الحق امتيازاً تصنعه علاقات المحسوبية والرشوة «**الشغل استحقاق يا عصابة السراق**»، لم يكن كل ذلك ممكنا باعتقادنا ولا متاحا في حالة أحداث الحوض المنجمي في سنة ٢٠٠٨. وقد تخطت عملية التماس الاسباب المعطلة لتطور أحداث الحوض المنجمي وانتشارها بحسب القراءات والاجتهادات، وايا كانت تلك الاسباب، يبقى من المهم القول بان ذلك التطور المطالب من الاجتماعي الصرفة نحو المطالبة بالاعتراف الاشمل بكرامة الفرد والمجموعة، كأن العلامة الفارقة في الجولان الجغرافي والاجتماعي الاسرع والايسر لحالة التمرد والانتفاض في حركة تونس. وقد كسر ذلك التلاحم بين الاجتماعي

والسياسي وبين وجوه الكرامة المتعددة الابعاد في احداث سيدي بوزيد طوق السيطرة السياسية والامنمية الرسمية على مجال التمرد، وهو مالم يحدث في احتجاجات الحوض المنجمي التي ظلت تحت السيطرة وغير عسيرة الى ان اسكتت جذوة التمرد بعد اشهر ستة من اندلاعها.

ولابد من القول بانه بالرغم من عدم تطور احداث الحوض المنجمي الى ثورة بمختلف مناطق البلاد لايجب على الدارس ان يغفل الارضية ملاحظة هيئتها تلك الاحداث لاندلاع شرارة ثورة تونس في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠. فمع الحوض المنجمي كانت بداية كسر حواجز الخوف وعودة ثقة الشارع في القدرة على الانتفاض وهو ماسوف يتدعم بشكل آخر مع احتجاجات مدينة بن قردان^{٦١} الحدودية في صيف ٢٠١٠. وكانت لمختلف تلك الاحداث دروسها المستفادة وعبرها التي استثمرها الشارع التونسي في الثورة الاخيرة، كما كانت روافد رئيسية لحركة اشهار رفض اللامساواة الاجتماعية والانتفاض في وجه الفساد وسوء الادارة والتصرف العشوائي في ممتلكات الدولة.

وربما يفسر لنا تلاحم المطلب السياسي بالمطلب الاجتماعي في ثورة تونس الشعبية كذلك سرعة استجابة المناطق المرفهة لعدوى التمرد والاحتجاج، ويمثل دخول بعض مدن الساحل وقرها الصناعية التي لاتشكو البطالة وتضعف فيها نسب الفقر على خط الاحتجاج شاهدا على ان للفقر وجوها اخرى قادرة على صناعة التمرد والثورة، كجوع الحريات وفقير السياسة والتعطش للديمقراطية، بما سوف يفصح بشكل اشد تصريحات بان لكرامة الفرد والمجموعة استحقاقات اخرى. وقد يكون بذلك قد تشكل الزمن الوطني المتجانس الذي منح عموم مناطق البلاد قوة الشعور بالانتماء الى حركة شعبية عارمة تسامى فيها الكل فوق ضيق الافق والحسابات الضيقة. انها لحظة اكتظاظ الحيز العام بالمواطنين، انها لحظة المواطنة في تونس^{٦٢}.

ويمكن القول ان حركة التغيير في تونس ٢٠١٠ / ٢٠١١ لم تكن ثورة مطلوبة اجتماعية رغم ان المطالب الاجتماعية حازت على الجزء المهم منها، كما لم تكن في السابق احداث ماسمي بثورة الخبز في سنة ١٩٨٤ مجرد احداث نسجت سجية جبايع هالهم رفع سعر الخبز، بقدر ماكانت احداثا سجلت سخط شرائح اجتماعية عريضة كانت مقصية ومهمشة من دوائر الفعل والقرار امام زمرة محظوظة كانت تتحكم في كل شؤون البلاد. لقد كانت حركة التغيير في تونس ٢٠١٠ - ٢٠١١ ترجمة شعبية لغضب جارف لاعداد من المقصيين والمهمشين والملفوظين من دوائر المجتمع المادية والرمزية، ولم تكن ثورة بطون جائعة. انها في ظاهرها انتفاضة من اجل الخبز ومن اجل الاكل حتى الامتلاء ولكن تكمن خلفها كل وجوه الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي الذي غذته قصص استسراء الفساد والثراء غير المشروع والعبث بممتلكات الشعب والبلذخ المعلن للمقربين من دوائر السلطان.

المحور الثاني: حركة التغيير في مصر

لقد أعطت حالة التغيير في تونس دفعة لجماهير مصر فأطلقوا ثورتهم بعد اسابيع من التعبئة السياسية ونجحوا في اسقاط نظام حسني مبارك "آخر الفراعنة". وسرعان ما أنظم اليمن وليبيا وسوريا وانطلقت الاحتجاجات حتى في الممالك والامارات والمشايخات المتجذرة في الاردن والخليج العربي^{٦٣}. ومن أجل تتبع حركة التغيير في مصر بشكل واضح، لابد من تتبع توضيح الامور الهامة من وجهة نظرنا والتي تخص دوافع واتجاهات التغيير منطلقين من واقع بناء المجتمع المصري وتركيبته وكذلك من واقع أداء الدولة والنظام السياسي المصري.

١ - دوافع واتجاهات التغيير انطلاقا من بناء المجتمع المصري

واذ نتأمل اوضاع حركة التغيير المصرية، نجد انها كانت وليدة متغيرات متعددة ادت الى انفجارها وانطلاقها نحو المستقبل. وان حاولنا ادراك تلك المتغيرات والمفجرات، فسنجد أن **التغيير الاول تجسد** في ان مجتمع ما قبل التغيير، قد حكمته نخبة لها طابع هو اشبه بتأليف عصاية عاثت في ارض مصر فسادا لثلاثة عقود كاملة، بالنهب المنظم والمحمي بالقانون لثروات المجتمع، ما افقد المجتمع عافيته الاقتصادية، ودفع بها الى ان يصبح متسوولا

وطالبا للاعانات والمنح والقروض من مصادرها عبر العالم. وبسبب ذلك، اصيب المجتمع بحالة من الانكسار صاحبه انسحاب الى داخل الذات، وغدا مجتمعا فاشلا في تنمية ذاته وتحديثها، وفقد من ثم القدرة على اشباع حاجات ابنائه ومواطنيه؛ فضعف تبعاً لذلك ارتباطهم به وانتمائهم اليه.

أما **المتغير الثاني**، فيتصل بتأثير عقدة الفشل التي اصابته المجتمع، ودفعته الى التراجع عن ادوار كثيرة كانت تمنحه قدرته ومكانته؛ فقد تراجع المجتمع المصري عن قضايا النظام العربي، بحيث اصبح نظاما تراجع دوره في اقليم الشرق الاوسط، فدفقت التفاعلات على ساحته من دون تأثير من فاعليته، وانفصل المجتمع عن انتمايه الافريقي، فهدد - هو الآخر - بقطع مياه النيل. وتآكلت مكانته العالمية فهرب من الواقع الى الخيال، متغنيا بتاريخه وآثاره العظيمة تارة، أو مكابرا مدعيا ان القوة مازالت في يده تارة اخرى؛ وجميع هذه اوتلك كانت له في العصور الخوالي، بينما لم يبق له منها الآن سوى ذكرياتها الوردية. لقد بات بحق مجتمعا منهكا ذا دولة ضعيفة فاقدة للفاعلية والفاعلية.

في مواجهة هذا التردي، فتح شباب الشرائح العليا للطبقة الوسطى نافذة المجتمع على العالم من خلال صفحات الفيسبوك، وتابعوا الثورات البرتغالية والمخملية، بما في ذلك ثورة الياسمين في تونس؛ ومن خلال هذه الصفحات تعلموا فن الثورة، وبدأوا التخطيط لها والاعداد، ساعدهم في ذلك رفض الشارع المصري للنظام السياسي ولأجهزة الدولة التي فشلت في ادارة المجتمع. حينها، نزل الشباب بالثورة من مجتمعهم الافتراضي الى المجتمع الواقعي، الذي ضم ميادين التحرير في مصر كلها؛ ثم التحقت بهم جماهير الشعب، وانتشرت موجات الثورة من ميادين التحرير الى ساحات ارض مصر على امتدادها، ونجحت الثورة في تغيير النظام واسقاطه، ثم شرعت في اعادة بناء الدولة والمجتمع الجديد. كل ذلك حدث في اطار حالة من الطمأنينة الكاملة والتفاؤل الدافئ، والثقة التي استندت الى تاريخ وحضارة انبهر بهما العالم. لقد سقط مبارك الذي عاش تجربة صادمة، أي حدثا يبدو انه يهدده بالاصابة او الموت، بالخوف والامتناع، واذا كان الشخص كما في حالتنا هذه، زعيما سياسيا، فإن مثل هذه المواجهة مع حدث خارج تماما عن تجربته العادية و يهدد استمرار وجوده السياسي، لن تنتج الخوف فحسب بل الشعور بالعجز او الرعب^{٦٤}.

يشير تعريف الثورة الى نوع من التغيير الجذري الشامل الذي يغير بناء المجتمع بكامله في فترة زمنية محدودة، بادئا بالنظام السياسي الذي يسيطر على المجتمع عن طريق اجهزة الدولة المختلفة^{٦٥}، مع ملاحظة ان الثورة تغير - بصورة سريعة - كل ما هو مادي ومحسوس مثل تغيير اجهزة الدولة والنظام السياسي، غير انها قد تأخذ وقتا حتى تغير المعاني المتجسدة في منظومات القيم والثقافة، وقد يتضافر نمطا التغيير معا^{٦٦}. وقد تكون الثورة - من جانب - دموية، بوصفها جراحة شاملة تستهدف اجتثاث عناصر المرض القاتل لامن بنية المجتمع، ومن الطبيعي ان تسيل دماء، غير انها قد تتحقق من دون دماء، فقط لان الفاعل الثوري كان جراحا ماهرا، اجتث الداء باكثر ادوات العصر حدائه. أن ما حدث في مصر هو أكثر من مجرد انتفاضة او فورة يعود بعدها المجتمع الى ما كان عليه قبلها، أي أكثر من حركة احتجاج، لكنه أيضا أقل من ثورة^{٦٧}.

وتتكشف لنا علاقة الشعب المصري بالثورة عن ثورية هذا الشعب، على العكس مما يشاع عنه، حيث تتجلى هذه الطبيعة الثورية في عدد من الحقائق الاساسية، **الحقيقة الاولى** هي اننا اذا تأملنا عدد الثورات التي قام بها المجتمع المصري في خلال القرنين الاخيرين من الزمن، لوجدناها خمس ثورات كبيرة، غيرت بنية المجتمع المصري بكامله، وهي: ثورات ١٨٠٥، ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٥٢، ٢٠١١^{٦٨}، وهو ما يعني ان هذا الشعب يقوم بثورة كل اربعين عاما في المتوسط. فاذا اضفنا اليها ست انتفاضات، فان ذلك يعني انه يقوم بحركة ثورية كل عقدين من الزمن تقريبا؛ بعضها يرتفع الى سقف التغيير، بينما يبقى البعض الآخر عند مستوى الاحتجاج او الحراك الشعبي الجماهيري الواسع او الانتفاضة.

وتشير **الحقيقة الثانية** الى تحالف كامل بين الجيش والشعبي اغلبيية هذه الحركات او الانتفاضات، وخصوصا الثورات؛ فان لم يشتركا معا، فعلى الاقل لايتأسس تناقض بينهما^{٦٩}، وهو الامر الذي اكد عقيدة عسكرية لدى الجيش، وهي ان موقفه دائما الى جانب الشعب، وانتج يقينا بالمثل لدى الشعب وهو ان الجيش رصيده الاستراتيجي في كل حال.

وتشير **الحقيقة الثالثة** الى ان الثورات والانتفاضات جميعا، باستثناء واحدة، لم تكن ابدا مطلبيية، كانت دائما ذات طبيعة وطنية وسياسية في اساسها، يحركها الحفاظ على الوطن والمواطن وصون كرامته. فالحفاظ على كرامة الوطن هو الذي فجر ثورة ١٨٠٥؛ والحفاظ على كرامة الجيش هو الذي أثار ثورة ١٨٨٢؛ والبحث عن الاستقلال هو الذي فجر ثورة الطبقة الوسطى في ١٩١٩؛ وكان ضرب الفساد السياسي واصلاح بناء المجتمع هو الذي فجر ثورة ١٩٥٢؛ ومواجهة الانحراف السياسي، ورفض الخضوع للقوى العالمية، وممانعة التفريط في قضايا قومية، الى جانب رفض فساد تضافر السلطة والثروة، هي الظروف التي فجرت ثورة ٢٠١١^{٧٠}.

وتؤكد **الحقيقة الرابعة** ان الطبقة الوسطى هي التي تقود الثورة دائما، فتارة بنخبتهما الدينية الاجتماعية، وطورا بنخبتهما العسكرية، ومرة بنخبتهما السياسية، واخرى بشبابها، (شباب الفيسبوك). وايا تكن النخبة او المفرزة الاولى التي تقود الثورة وتحمل شعلتها، فسرعان ماتتداعى جموع الطبقة الوسطى، ثم تلحق جموع المجتمع بها.

وتؤكد **الحقيقة الخامسة** انه يمكن النظر الى هذه الثورات جميعا، بوصفها حلقات متتابعة في نطاق حركة ثورية مستمرة، حيث تقدم كل حلقة انجازا على طريق حالة ثورية وشاملة ومستمرة، تستهدف انصاج الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري. واذا كانت الثورة الاولى قد حققت اختيارا مصريا للحاكم الذي يقود البلاد، فان الثورة الثانية اكدت ضرورة ان يكون الجيش المصري هو المسؤول عن حماية شعبه، في حين اصررت ثورة ١٩١٩ على ضرورة الاستقلال الذي اكدته ثورة ١٩٥٢. ثم جاءت الثورة الخاتمة في ٢٥/كانون الثاني لتؤكد مضامين افقدت بعضها الثورات السابقة، مثل الديمقراطية، والتحديث، والحرية، والعدل الاجتماعي، وصون الكبرياء القومي والكرامة الانسانية^{٧١}.

واستنادا الى ذلك، تفرض علينا الاجابة عن سؤال ((لماذا ثورة ٢٥ كانون الثاني؟)) معالجة ثلاثة ابعاد أساسية؛ يتعلق **البعد الاول** بالمتغيرات التي كونت مقدمات كانت كامنة في بناء المجتمع لتفجير التغيير، ويعالج **البعد الثاني** المتغيرات المتصلة بتفجير التغيير انطلاقا من ترددي اداء الدولة والنظام السياسي، في حين يتناول **البعد الثالث** بعض الفرضيات المتصلة بطبيعة ثورة التحرير، وهو مائعه في الصفحات التالية.

مثل المجتمع المصري مرجعية لانطلاق عدد من المتغيرات التي ادت دورا محوريا في تفجير حركة التحرير. واذا تأملنا هذه المتغيرات، فسوف نجد انها انطلقت من ثلاثة سياقات اساسية، كونت في جملتها بناء المجتمع المصري. بعض هذه المتغيرات صدر عن الضعف الذي اصاب الثقافة ومنظومات القيم، بحيث اصبحت عاجزة عن ضبط سلوك الانسان المصري في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي؛ بينما انطلق البعض الاخر من السباق الاجتماعي، الذي يضم مجالات فرعية متعددة - للانسان اشباعا في اطارها - حيث اصبحت هذه المجالات عاجزة عن تقديم الفرص الملائمة لاشباع حاجات البشر؛ ونتيجة لذلك انتشر التوتر على ساحة المجتمع، بحيث ادت هذه الفاعلية السلبية لمتغيرات السياق الثقافي والاجتماعي الى اضعاف ارتباط الانسان المصري بمجتمعه، والى هشاشة انتمائه اليه^{٧٢}. واصبح الخروج على هذا البناء الهش في تماسكه سهلا، بل مطلوبا، حتى يتمكن من الاستمرار في الوجود والحياة. ونعرض في مايلي فاعلية هذه المتغيرات:-

أ- انهيار الثقافة وضعف المنظومات القيمية والاخلاقية

اذا تأملنا ثقافة المجتمع المصري ومنظوماته القيمية والاخلاقية، فسنجد انها تعرضت لجملة من المتغيرات التي اضعفتها، خصوصا في الفترة التي بدأت منذ عام ١٩٧٠، وهي

الفترة التي حلت فيها التوجهات الليبرالية محل الايدلوجيا الاشتراكية، بصفتها ايدولوجيا تقود تحديث المجتمع. فقد اصدر النظام السياسي - انذاك - ترسانة القوانين التي امنت وجود الطبقة العليا وممتلكاتها، ونتيجة لذلك ظهرت في هذه المرحلة جملة من المتغيرات التي اضعفت المرجعية الاخلاقية للمجتمع. يتجسد المتغير الاول في جملة الظروف الصعبة التي عملت على اضعاف الطبقة الوسطى وازعاج اخلاقها، اذ تكمن اهمية الطبقة الوسطى في انها الطبقة التي تكون اساس التوازن الاجتماعي للمجتمع. فقد تعرضت هذه الطبقة لظروف متعددة كانت لها نتائج سلبية على بنيتها؛ اذ سحبت منها جملة الامتيازات التي منحت لها في المرحلة الاشتراكية، وهيات لها حياة مريحة؛ وبدأت هذه الطبقة تعيش حياة صعبة قادت الى اضعاف اخلاقها، وانتقل هذا الضعف القيمي والاخلاقي منها الى فضاء المجتمع، فانتشرت فيه حالة (الانومي) او ضعف المعايير الاخلاقية الموجهة لسلوك البشر في مجالات المجتمع المختلفة^{٧٣}.

اضافة الى ذلك، ادى الاعلام دورا اساسيا في تقويض اساس الاخلاق في المجتمع، حيث بدأ الاعلام ينشر منظومات قيم تتدفق احيانا من قناعات النخبة الانتهازية، التي ينتمي بعض عناصرها الى الطبقة الوسطى والتي أثرت التعلق باستار النظام السياسي والطبقة العليا، واضطلعت بدور محوري في نشر القيم الانتهازية والفسادة في المجتمع^{٧٤}. تضاف الى ذلك القيم التي ادخلت على الاعمال الفنية، كالاعمال الدرامية (الافلام والمسلسلات) وحتى الاغنية التي تستنفر الغرائز والمعاني الهابطة. ادى الاعلام في هذه المرحلة دورا محوريا في اتجاه الهبوط بالاخلاق العامة والذوق العام، وعمل على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، وتزييف الوعي خصوصا في ما يتعلق بالقضايا المصرية، القومية والوطنية. اضافة الى ذلك، ادى الاعلام دورا اساسيا في تقويض اساس الاخلاق في المجتمع، حيث بدأ الاعلام ينشر منظومات قيم تتدفق احيانا من قناعات النخبة الانتهازية، التي ينتمي بعض عناصرها الى الطبقة الوسطى، والتي أثرت التعلق باستار النظام السياسي والطبقة العليا. تضاف الى ذلك القيم التي ادخلت على الاعمال الفنية، كالاعمال الدرامية (الافلام والمسلسلات) وحتى الاغنية التي تستنفر الغرائز والمعاني الهابطة. وقد أدى الاعلام في هذه المرحلة دورا محوريا في اتجاه الهبوط في الاخلاق العامة والذوق العام، والعمل على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، وتزييف الوعي خصوصا في ما يتعلق بالقضايا المصرية، والقومية الوطنية. لثورة ٢٠١١ نتيجة لذلك، برزت في الفضاء الاخلاقي للمجتمع مجموعة من الظواهر التي تشير الى انهيار ثقافة المجتمع ومنظوماته **القيمة والاخلاقية**. من هذه الظواهر انهيار الاتفاق العام على منظومة القيم الاساسية، التي تؤدي دورا محوريا في تحديد الصواب والخطأ، يؤدي وجودها المتفق عليه بين البشر الى تأكيد تماسك بعضهم ببعض، اضافة الى تكوينها ضمانتهم الفردية^{٧٥}. وقد أدى انهيار هذه القيم والمعاني والمعاني المشتركة الى بروز ظاهرة عشوائية سلوك الانسان المصري، ابتداء من فوضى الحركة في الشارع المصري، الى التفاعل العنيف في اطاره وبعده عن السلامة، الى جانب التحرش الصريح في الشارع من دون وجود مرجعية اخلاقية جماعية رادعة، وهو ما يعني ان غياب الاتفاق القيمي ساعد على تدفق حالة من الفوضى غير الاخلاقية في الشارع المصري. أما الظاهرة **الثانية**، فيتجلى فيها فقدان الاعتدال في التدوين المصري. ولهذا فقدان مظاهره المتعددة، التي يأتي في اولها غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الديني. وقد نتجت من عدم الاعتدال والسلامة الدينية ظواهر كثيرة، ابرزها التطرف الديني المفضي الى العنف المغربي بالاعتداء، بما يناقض مضمون الدين وفحواه! كذلك وقع هذا التطرف القطيعة والجفوة بين ابناء الوطن الواحد. يضاف الى ذلك شيوع نوع من التدوين الشكلي، الذي يؤكد شكليات التدوين وطوقسه على حساب المعاني والمضامين السامية، بوصفها موجبات اخلاقية تقع في اطار التفاعل بين افراد المجتمع^{٧٦}، وانتهاء بالخلط الواضح بين الدين والسياسة معا. وهناك ظاهرة اضرار التدوين بالمواطنة، حيث اتجهت بعض الخطابات الدينية الى تعميق روح التدوين المحرف والشكلي والمتطرف عند التابعين. ارتباطا بذلك، تزايدت كثافة الحضور في المساجد والكنائس على السواء، وتزايدت

حالة التبشير الديني المتبادل، وكذلك الصدامات او الاعتداءات الدينية المتزايدة^{٧٧}. وقد دفعت هذه التفاعلات الى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطنة كمرجعية أشمل واجمع، الى قيم الجماعات الدينية او المذهبية المتصارعة كمرجعية أضيق، ما أدى الى اضعاف مرجعية المواطنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية او المتوقفة^{٧٨}.

ب - تردي أوضاع المجتمع

تعدّ الأسرة ابرز هذه المجالات. وارتباطا بذلك، يعد انهيار أسرة الطبقة الوسطى اول مظاهر هذا الانهيار، حيث وقعت الأسرة اسير لحصار الثقافة الاستهلاكية^{٧٩}، اضافة الى تاثيرها بالانهيار الاخلاقي الذي اصاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فرضت عليها، ما أدى الى تهتك نسيجها الاجتماعي والاخلاقي. ومن المؤشرات على ذلك، انتشار ظاهرة القتل في ساحة الحياة الاسرية في السنوات الاخيرة، حيث نجد ان (٧٠%) من حوادث القتل وقعت في اطارها. في هذا النطاق ارتكب الاباء نحو (١٨%) من قتل بناتهم، في مقابل (٧٠%) من حوادث قتل الزوجات قام بها الأزواج، و(٣%) من الابناء الذين قتلوا امهاتهم^{٨٠}. اضافة الى ذلك، تفجرت انماط من سلوك العنف على ساحة الحياة الاسرية، ابرز مظاهرها العنف الموجه ضد المرأة؛ فقد بلغ عدد حوادث العنف ضد المرأة عام ٢٠٠٩ نحو (٢٦٧) حادثاً، ذهب ضحيتها نحو (١٢٥) قتيلة، و(٥٤) مصابة، و(٥٧) مغتصبة، و(٢١) منتحرة، وعشر مختطفات^{٨١}. وعانت الأسرة من ارتفاع معدلات الطلاق، التي بلغت حالة طلاق واحدة كل ست دقائق، ووجدنا نحو (٢٤٠) حكم طلاق يصدر كل يوم، ونحو (٨٨) الف حالة طلاق كل عام، وان نسبة الطلاق ارتفعت الى (١٠،٣٠%) بين الذكور في الفئة العمرية (١٨ - ١٩) سنة، و(٦،٥٣%) للاناث^{٨٢}. وتقع النسبة الأكبر من حالات الطلاق بين المتزوجين حديثاً، حيث بلغت النسبة (٣٤%) من المتزوجين في عامهم الاول، ونحو (٥،٢١%) من المتزوجين في عامهم الثاني^{٨٣}. وارتفعت تكاليف ظاهرة الطلاق في مصر قبل الثورة الى نحو (١٥) مليار جنيه سنوياً، تتحمل الدولة منها ثمانية مليارات تقريباً^{٨٤}؛ وهو ما يشير الى حالة خطيرة بلغتها الأسرة. الى جانب ذلك، تردت الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، اذ برزت في هذا المجال مشاكل محورية، ابرزها اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل في مقابل ارتفاع الاسعار، اضافة الى انتشار الفساد، وتصفية الاصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي اوضاع الخدمات، وهو ما أدى الى بروز الاحتجاج الاجتماعي. وفي مايتصل باتساع مساحة الفقر، وهو **البعد الاول** من ابعاد التردي الاقتصادي، شهدت الفترة الاخيرة تزايداً متصاعداً لمعدلات الفقر في المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو (٣٥) مليون نسمة، بنسبة (٤٣%) من السكان، بتركز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت الفقر المدقع نحو (٦%) من عدد السكان، أي نحو (٥٦،٤) مليون نسمة؛ ويعمل (٤٧%) من جملة الفقراء في مجال الزراعة^{٨٥}. ونجد ان نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو (٨٥%) من العدد الكلي للفقراء، وهو الامر الذي يشير الى ان الفقر اصبح ظاهرة شبابية في الاساس. وهو ما يعني ان الفقر اصبح تجلياً للظروف الاقتصادية الصعبة من ناحية، وان تأثيره في الشباب كان اكثر وطأة من ناحية ثانية. وكان التأثير اكثر وضوحاً في الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين شعرتا بانهما محاصرتان بهذه الاحوال الاقتصادية الصعبة، الامر الذي اسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعي.

وتعد ظاهرة البطالة **البعد الثاني** للاوضاع الاقتصادية المتردية، وهي الظاهرة التي تعد بدورها مدخلاً لتوسيع مساحة الفقر، حيث بلغت نسبة البطالة في المجتمع في عام ٢٠٠٩ نحو (٤،٩%)، بينما كانت نحو (٤،٨%) عام ٢٠٠٨. وتتزايد النسبة بين الشباب لتصل الى نحو (٢،٢٣%) بين الشابات، ونحو (٢،١٧%) بين الشبان. وبحسبما تذهب اليه دراسات كثيرة، ينتمي معظم هؤلاء الى الطبقة الوسطى^{٨٦}. وقد ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة عوامل كثيرة، منها تراكم متخرجي الجامعات والمدارس العليا من دون عمل، والتصفية الكاملة تقريباً لشركات ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، والاستغناء عن عمالها ومستخدميها.

ويتصل **البعد الثالث** بانتشار الفساد الذي تضافر مع انهيار منظومة القيم الاخلاقية في المجتمع، وتحالف السلطة مع الثروة، اضافة الى السلوك الانتهازي لبعض اعضاء نخبة الطبقة الوسطى، التي التحقت بتحالف السلطة مع الثروة. وادى ذلك الى ظهور تشكيل عصابي (تجمع على نمط العصابات) هجم على ثروات المجتمع ومقدراته بلا رحمة، بدءاً من رئيس الجمهورية السابق واسرته وحتى نخبة الحزب الوطني الديمقراطي، بحيث اصبحت ثروات مصر وليمة على مائدة اللثام. كان من نتيجة ذلك ان ترتيب مصر على مقياس الشفافية اصبحت الثامن بين الدول العربية في عام 2005 في حين كان ترتيبها الثالث في عام 2001. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والاداري داخل اجهزة الدولة نحو (63269) قضية في عام 2005، بعد ان كانت جملة القضايا في الفترة 1966-1970 نحو (1286) قضية^{٨٧}. وكان عدد قضايا الاختلاس (54) قضية في عام 1981، فارتفعت لتصبح نحو (7000) قضية في عام 2009^{٨٨}، أي تضاعفت سبع مرات تقريباً في نحو ثلاثين عاماً. ويلاحظ ان (58%) من هذه القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة^{٨٩}، التي باعت شركات القطاع العام بثمن بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع؛ يؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع (52,419) مليار جنيه، اضافة الى مبلغ (793) مليون جنيه قيمة متحصلات من بيع شركات قطاع الاعمال، ليصبح اجمالي المتحصلات (52,301) مليار جنيه والباقي (961) مليون جنيه لم يحصل من المستثمرين. ومع ان المبادئ الاساسية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية تنص على البيع نقداً، تستثنى من ذلك الاسهم التي تباع للعاملين، فان هذا المبدأ لم يلتزم، حيث بيعت بعض الشركات بالتقسيط^{٩٠}، وهو ما يعني ان الامر تجاوز حدود الفساد، ودخل في منطقة التفریط في اصول المجتمع.

من الظواهر السلبية التي برزت في خلال هذه الفترة، تردي اوضاع الخدمات الاساسية، وهو ما ادى الى تردي نوعية حياة المواطنين، حيث بلغ مداه فيما يتعلق بفرض الحياة الاساسية. وفي هذا الاطار، نأخذ ماوقع في مجال الصحة والتعليم مؤشراً على ذلك. وهو ما يعني ان الخدمات الصحية المقدمة للحفاظ على حياة الفقراء كانت تتميز بالغبن الكامل لهم على وجه التقريب، مقابل اتساع مساحة الامراض وانماطها التي قد تنتشر على ساحة حياتهم. يسود التردي ذاته في ما يتعلق بالاوضاع التعليمية. ويتأكد ذلك بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الصدد. فقد رصد التقرير عدد الاميين طبقاً لتعداد عام 2006، الذي اعلنت نتائجه النهائية في ايار 2008 لتؤكد وجود (17) مليون امي بنسبة (29.6) من عدد المصريين في الفئة العمرية عشر سنوات فاكثراً. ارتباطاً بذلك، نجد ان (27%) من الشباب في الفئة العمرية (18-29) سنة، لم يكملوا تعليمهم الاساسي، الى جانب (10%) لم يلتحقوا بالتعليم اصلاً، وان عدد الشباب في هذه الفئة نحو (18,739,000) أي ما يعادل (28%) من سكان مصر^{٩١}. هذا اضافة الى الاخلال بتكافؤ الفرص ومجانية التعليم، وسيطرة حالة من الظلم او غياب العدل الاجتماعي، من ابرز مظاهرها انتشار جريمة الدروس الخصوصية، التي تجاوزت ساحة التجريم الى ساحة الاعتراف الاجتماعي، في مجتمع فقد بوصلاته الاخلاقية. يرتبط بتردي الاوضاع الصحية والتعليمية تردي اوضاع المرافق الذي بلغ اقصاه بين سكان العشوائيات، التي يعد واقعها هو الاسوأ. في هذا المجال، نجد ان عدد سكان المناطق العشوائية في مصر بلغ (12,2) أي نحو (16.8%) من اجمالي عدد السكان^{٩٢}. اضافة الى ذلك، وصل عدد القرى المحرومة من خدمات الصرف الصحي الى نحو (3728) قرية، اي (79.8%) من اجمالي القرى البالغ عددها (4671) قرية. وبلغ عدد العزب والكفور والنجوع المحرومة من ذلك، نحو (28231) وحدة، اي (95.5%) من العدد الاجمالي البالغ (28372) تجمعاً^{٩٣}. وهو ما يشير عموماً الى تردي اوضاع الخدمات الاساسية اللازمة لتأمين نوعية حياة كريمة للانسان المصري. ونتيجة لما سبق، برزت ظاهرة ايجابية نلمسها في نمو ثقافة الاحتجاج الاجتماعي، حيث يدرك المتأمل لقيام ثورة ميدان التحرير، ان مقدماتها كانت قائمة

في الواقع الاجتماعي السابق لها. وهي المقدمات التي كان لها دور اساسي في اعداد الفاعل الثوري الذي قام بالتغيير، اضافة الى تطوير ظروف نجاحه واكتماله. لقد ادت الاوضاع التي اشرفنا اليها، الى نوعية حياة عاشها البشر قبل التغيير متخمة بحالة من الاحتقان الاجتماعي كانت قائمة على ساحة بناء ما قبل الثورة، وهو الاحتقان الذي فرضته اوضاع كثيرة. واول هذه الاوضاع غياب فرص الحياة المختلفة، كالوصول على فرصة عمل، او الحصول على مسكن، او الحصول على دخل، او اماكن تكوين اسرة. وهي الحالة التي اصاب اول ما اصاب شريحة اسباب، التي تكثفت على ساحاتها طبقات من التوتر بسبب تراكم هذه الاوضاع. لذلك، كان الشباب هم المفردة الاولى التي سعت لتجسيد الفعل الثوري.

المظهر الثاني المعاناة في الحصول على السلع، خصوصا السلع الاساسية، كصعوبة الحصول على الخبز الى حد الاقتتال، وكذلك صعوبات الحصول على انبوبة البوتاجاز حتى ارتد المواطنون مرغمين الى السبل البدائية والتقليدية في طهي الطعام.

ويبرز **المظهر الثالث** الذي سبب الاحتقان الاجتماعي، في التناقض بين ما يعلن وما هو موجود في الواقع. فقد دأبت الاجهزة الرسمية، عن طريق الوزراء او الاعلام، او قادة الحزب الوطني، على التاكيد ان معدلات النمو في اطراد بينما يتجه الواقع الاجتماعي نحو مزيد من البؤس؛ الامر الذي افقد المواطنين الثقة، سواء في القيادة السياسية والجهاز التنفيذي الذي يظم الحكومة والجهاز البيروقراطي، او في الحزب الوطني، لكونها الجهات التي روجت لهذه الاكاذيب. وقد زاد الطين بلة تزييف انتخابات مجلس الشعب الاخيرة، اذ كان فاضحا الى الدرجة التي ادرك معها الشعب انه اصبح في جملته وليمة، وانه لا اصلاح في ظل هذا النظام وهذه الاحوال.

على خلفية هذه التربة المتوترة تطورت ثقافة الاحتماء الاجتماعي، التي تعد مرحلة اساسية سبقت التغيير ومهدت له، وادت دورا محوريا في فتح ثقب وفجوات في جدار الخوف. ويدرك المتأمل للفترة السابقة لحركة الشباب في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، كثافة ظهور جملة من الاحتجاجات الاجتماعية، التي نفذتها فئات اجتماعية متعددة، وكانت ذات طبيعة مهنية وسياسية في الاساس وهي كما يلي :-

الاحتجاجات العمالية، وهي الاحتجاجات التي عدتها الدولة الاخطر؛ **والاحتجاجات المهنية**، حيث احتجت بعض الفئات او الجماعات المهنية لتحسين ظروفها واوضاعها، كتأسيس النقابات او رفع الاجور، او الحصول على بدلات معينة، وقد تظاهرت فئات كثيرة في خلال هذه الفترة كالمدرسين وموظفي الشهر العقاري، والاطباء والصيادلة، واساتذة الجامعة؛ **والاحتجاجات ذات الطبيعة السياسية**، من اجل تحقيق بعض الاصلاحات السياسية، كرفض التمديد فترة تالية لرئيس الجمهورية، وكذلك رفض التوريث، وهي التي رفعت شعارات **لا للتمديد** و **لا للتوريث**، ومن هذه الحركات حركة (كفاية) وحركة (٦ ابريل)، او للمطالبة بمواجهة الفساد مثل حركة (شاي فينكم)، او الحركة المطالبة باصلاح الحياة الجامعية، والغاء الحرس الجامعي والحصار الامني مثل حركة (٩ ابريل)، وهي حركات يغلب عليها الطابع السياسي. ويعبر **الفلاحون** عن النمط الرابع لهذه الحركات، حيث احتج هؤلاء في بعض المناطق، بسبب عدم وجود المياهاري الزراعة او لحاجة الانسان، او لسقوط قتلى على الطرق في بعض القرى نتيجة حوادث مرورية، وهي الاحتجاجات التي قوبلت احيانا بالقمع، وحيانا بادخال بعض الاصلاحات.

ونظرا الى كثافة عدد الاحتجاجات وتساعدتها في فترة العقد الاول من الالفية الثالثة، انهكت القوى الامنية والجهاز الاداري للدولة، بحيث اكتفت الدولة، وبالصالح الحكومة، خشية اتساع مساحة عدم الاستقرار الاجتماعي، في معظم الحالات باحاطة المتظاهرين بسياسات امنية حتى لا ينتشر او يتسع تمردهم، او الى ان يرهق الاستمرار المتظاهرين حتى ينصرفوا، او ان تعد الحكومة بتحقيق بعض مطالبهم. غير ان النتيجة الاهم التي نتجت من ذلك، ظهرت في انتشار ثقافة الاحتجاج الاجتماعي وضغطها، حتى اصبح مسموحا به؛ لان النظام السياسي اصبح عاجزا عن مواجهتها، وحتى لا يقع تحت طائلة الضغوط العالمية التي تتولى حراسة حقوق الانسان

والحفاظ عليها، ومن بينها الحق في التظاهر السلمي مادامت المطالب مشروعة، وحتى يصبح وجه النظام مجلداً أمام العالم الخارجي.

٢- دوافع واتجاهات التغيير من واقع أداء الدولة والنظام السياسي

إذا كانت قدرات المجتمع التكيفية قد تآكلت، في جوانبها الأخلاقية والاجتماعية لأسباب أشرنا إليها في الفقرة السابقة، مادي إلى انتشار ظواهر سلبية كثيرة على ساحته؛ فإن الدولة بوصفها جهاز إدارة المجتمع وضبط تفاعلاته، قد عانت هي الأخرى من تردّي أدائها وفساد النظام السياسي المسير لها. فقد تآكلت قدراتها التكيفية هي الأخرى، وهو التآكل الذي تبدى في ضعف قدرات الدولة، سواء في ما يتعلق بإدارة علاقاتها العالمية والإقليمية، أو في ما يتعلق بسلوكها لتحديث المجتمع. وبدلاً من أن يقود النظام السياسي الدولة والمجتمع في اتجاه امتلاك القدرات الأفضل والأعلى، وجدناه يضغط على الدولة لضعافها وفرض تآكل قدراتها، كما اضعف قدرات المجتمع وبيد إمكاناته. أدى هذا الأمر في النهاية إلى إضعاف النظام السياسي ذاته، فأصبح عاجزاً عن الأداء، على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية المختلفة. ونجد في هذا الإطار أن هناك مجموعة من المتغيرات المسؤولة عن الحالة التي بلغها النظام السياسي، وهي كما يلي:-

أ- العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته

تجلى هذا العجز في عدم إدراك النظام السياسي - خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة - ثقافة العصر والعالم الذي يعيش فيه أو ينتمي إليه؛ وهي الثقافة التي أكدت أهمية إنجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في عصر وعالم توجه القيم الليبرالية التفاعل على ساحته. اتصالاً بذلك، نجد أن النظام السياسي والدولة المصرية، شغلاً مكانة متقدمة بين الدول التي لاتحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الإنسان، الأمر الذي كان سبباً دائماً لادانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية^{٩٤}. وقد وقع الخطأ نفسه في ما يتعلق بملف التحول الديمقراطي حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد في الحزب الوطني الديمقراطي، باتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشرف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة وهو الحق الذي أريد به باطل، إذ أنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلس الشعب والشورى في عام ٢٠١٠ إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية واسقطت معها شرفها، الذي كان رصيدها طوال تاريخها؛ كل ذلك لأنها دولة كانت تسخر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن. إضافة إلى ذلك، تسارع العالم الانهيار التي أصابت نوعية حياة الوطن والمواطن المصري، وحالة تدني الأوضاع، بسبب الاستنزاف المستمر والفساد لموارد الدولة. مادفع الدولة المصرية إلى أن تقف بصورة دائمة أمام الأبواب، لتلقي المعونات والمنح والمساعدات والقروض الدولية حتى أصبح الحفاظ على استمرار تدفق هذه المعونات مؤثراً في القرار السياسي فيما يتعلق بقضايا مصرية. هذه الممارسات بلغت حد الفضيحة، حينما تعاملت أسرة الرئيس المخلوع مع هذه المنح والمعونات والقروض، تعاملت اسرياً كما فعلت مع أموال الدولة، كأنما حدث اندماج بين خزينة الأسرة والخزينة العامة للدولة. في هذا الإطار، تأتي المعونات والمنح من الخارج ليذهب معظمها إلى حسابات الرئيس الذي أكد مراراً أن (الكفن بلا جيوب)^{٩٥} لتتضخم ثرواته مقابل فقر الوطن. إلى جانب ذلك، اشتركت أسرة الرئيس السابق مع اصدقائها واصهاره في تبديد موارد المجتمع. مثال على ذلك، بيع غاز مصر المحدود إلى إسرائيل بثمن بخس لقاء عمولات وسمرة لأعضاء الأسرة والمقربين اليهم^{٩٦}. وقد أدى هذا السلوك إلى تقليص مكانة مصر على الساحة العالمية، حتى تآكلت قدراتها على المشاركة في القرار العالمي. والمدش في الأمر أن مذكروه بعض أعضاء النخبة الثقافية الفاسدة والمالية للنظام، في تبريرهم رحلات الرئيس المخلوع الكثيرة إلى الخارج، أنها كانت للحصول على منح ومساعدات وقروض لانعاش الاقتصاد

المصري، وهو قول مثير للسخرية^{٩٦}، من دون اي شعور منهم او منه بالكرامة المصرية ومتطلباتها.

ب - تردّي أداء الدولة والنظام السياسي اقليميا

تظافر تردّي الاداء المصري على الصعيد العالمي، مع تردّد آخر على الاصعدة الاقليمية التي تشارك فيها مصر، بحيث ادى ذلك الى ان مصر لم تعد فاعلا مؤثرا في كل الاقاليم التي تشارك فيها. ويشير تامل الاطر الاقليمية لمصر الى وجود ثلاثة اقاليم محورية، هي الاقليم العربي والاقليم الشرق الاوسطي والاقليم الافريقي.

وارتباطا بذلك، نجد ان مكانة مصر قد تراجعت في بنية النظام العربي، فبعد ان كانت مصر هي المكون الفاعل في النظام العربي، يقوى بها كما تقوى به، اصبحت عبئا على فاعلية هذا النظام، اذ اثرت خطواتها الثقيلة والمتردة في الاداء العربي في خلال العقود الاربعة الاخيرة، حيث بلغ تآكل الموقف المصري اقصى حالاته سوءا. ومن الامثلة على ذلك، انه حينما احكمت اسرائيل الحصار على غزة لافتراسها، كانت مصر احد اضلع الحصار، ورضي النظام السياسي لنفسه ان يتبنى موقفا لانسانيا ولاقوميا. وحينما احتل العراق، وهو عضو فاعل في النظام العربي، لم يحرك الموقف المصري ساكنا، بل ساعد في ذلك. وحينما بدأت القواعد الغربية تنتشر على ساحة الخليج، لم يحرك النظام المصري ساكنا وكان الامر لايعنيه، اضافة الى ذلك، تأكلت مكانة مصر في نطاق اقليم الشرق الاوسط، بحيث اصبحت قضاياها تبحث وتعالج في غياب مصر. ونتيجة لذلك، اصبحت التفاعل الحادث في اقليم الشرق الاوسط حكرا على ثلاث دول هي تركيا وايران واسرائيل، وخرجت القاهرة من اللعبة.

وتآكل الدور المصري في القارة الافريقية التي يعد المجتمع والدولة المصرية مدخلا جغرافيا تاريخيا لها. ويبدو ان الرئيس المخلوع اصيب بعقدة محاولة اغتياله في اديس أبابا، حيث اصبحت افريقيا من يومها افرقيته الاسود. ونتيجة لذلك، لم يسع لتطويع علاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية مع القارة السوداء، حيث كان يمكن ان تمدد علاقات قوية معها، بقدر من القوة والفاعلية على الساحت الدولية.

ت - تشويه اداء الدولة واهتراز بناء قوة النظام السياسي

ان الحالة المثالية للدولة، هي ان يكون قرارها معبرا عن حاجات المجتمع وطموحاته، وهو القرار الذي ينطق به راس الدولة او راس النظام السياسي ويتابعه، ولكي تنجز الدولة ادوارها بكفاءة عالية، ينبغي ان تجسد بناء عضويا متماسكا، تتفاعل اقسامه واهزته في اصدار القرار المستهدف. واذا كانت الدولة تتألف تقليديا من سلطات ثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، فان هذا الترتيب ينبغي ان يظهر في المشاركة في صوغ القرار الاجتماعي واصداره. ارتباطا بذلك، وجدنا ان السلطة التنفيذية، المفترض خضوعها للسلطة التشريعية ولاحكام السلطة القضائية، تتغول فتسيطر على السلطتين معا. وتاكّد ذلك بتزوير السلطة التنفيذية انتخابات مجلسي الشعب والشورى، بحيث يمكن القول انها هي المؤسسة الاهم من غيرها في بناء السلطة. يضاف الى ذلك ان السلطة التنفيذية امتنعت في كثير من الاحيان عن تنفيذ احكام القضاء، وان مسائلة الوزراء والحكومة امام مجلس الشعب كانت شكلية ولايعدت بها، الى جانب عدم الالتفات الى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، بشأن الكثير من وقائع الفساد بحجة انها غير ذات قيمة، ونظر الوزراء اليها بخفة^{٩٧}، ما ادى الى انتشار حالة من الفوضى في ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث، وساعد في تمديد ظاهرة الفساد في المجتمع، وهو مايشير الى حالة دولة مريضة. وكان النظام السياسي يعاني من عدم توازن في بناء السلطة او القوة ويقصد بهذا التوازن ان تشارك في صوغ القرار واصداره جملة المراكز التي تكون المؤسسات السيادية في الدولة، بحيث يتحرك القرار بواسطتها فيحصل على قيمة مضافة من كل مؤسسة او مركز. في هذا الاطار، يصبح بناء السلطة متوازنا اذا ساهم كل مركز بنصيبه في بناء القرار، بحيث يستند القرار في النهاية الى تراكم متتابع لهذه القيم^{٩٨}.

استنادا الى ذلك، نجد ان القرار الناتج يكون في العادة اكثر نضجا من غيره. غير اننا اذا تأملنا هذه الاوضاع قبل حركة ٢٥ يناير، فسوف نجد ان مؤسسة الرئاسة هي التي كانت تحتكر القرار، وذلك لامتلاكها ذراعين اساسيين: **الاولى** هي الحزب الوطني الذي يضم جملة الانتهازيين الذين يبذلون جهدهم في تبرير القرارات الجماهير، **والثانية** هي الذراع الامنية التي تفرض القرار بالقوة على ساحة المجتمع، وتقف بالمرصاد لكل من تساوره نفسه بالرغبة في المعارضة.

ث - التشكيل العصابي والمنحرف للنخبة

المفترض، بحسب ما يذهب اليه التراث النظري للنخبة، انها تختار — حتى بحكم تسميتها — من افضل عناصر الجماهير، حتى تتمكن من قيادتها بما يحقق تحديث المجتمع. واكد التراث النظري اهمية دوران النخب، لان استمرار النخبة لفترة طويلة يفقدها القدرة على الابداع، وعلى تطوير الحلول الملائمة لمشاكل المجتمع. ويذهب هذا التراث الى ضرورة ان تجدد النخبة بنيتها، بتجديد افضل عناصر الجماهير للانضمام اليها، اضافة الى اهمية تميزها بالنقاء والطهارة في ادائها. واذا تأملنا واقع النخبة الحاكمة في النظام السياسي السابق للثورة، فسوف نجد انها تخالف المقولات الايجابية التي تحكم اداء النخب، وتتصف بدلا من ذلك، بخصائص سلبية كثيرة غير صالحة لقيادة الدولة والمجتمع. من السمات البارزة للنخبة، وهي **الخاصية السلبية الاولى** طبيعة تشكيلها العصابي والاجرامي، حيث عملت النخبة على تمزيق اوصال الدولة المصرية وتفكيكها، وتفريغها من دورها العربي والاسلامي والافريقي، وفك ارتباطها بالقضايا الحضارية والانسانية الكبرى^{١٩}. يضاف الى ذلك تبنيها مخطط هدم النسيج الاجتماعي، الذي تأسس وتقوى عبر الزمن والتاريخ، وتمزيقه باثارة احقاد الفتن الطائفية بين افراد المجتمع، خدمة لاغراض شريرة، وسعيا وراء تمزيق نسيج المجتمع الواحد وطنيا وانسانيا وحضاريا^{٢٠}.

وتشير **الخاصية السلبية الثانية** الى اغلاق النخبة ابواب انضمام عناصر نظيفة اليها، وفتح هذه الابواب امام العناصر التي تحمل سمات فسادها، او تتوافر لديها هذه القابلية بامتياز. ولديها في ذلك البتان اساسيتان: **الالية الاولى** حراسة الاجهزة الامنية لفساد النخبة، **والثانية** دعمها العناصر التي تدعم (رواسب) الفساد لدى النخبة الحاكمة او المسيطرة^{٢١}. يؤكد ذلك ان تأمل العناصر التي انضمت الى (لجنة السياسات) في الحزب الوطني المنحل، يوضح ان جميعها عناصر اما انها فاسدة او لديها قابلية للفساد. يضاف الى ذلك ثبات هذه النخبة مع ان افرادها جميعا طاعون في السن، وفقدوا القدرة على الفاعلية والابداع. الا ان استمرارهم كان مؤيدا بالقوى الخارجية التي تسعى لاضعاف الدولة المصرية وتقزيم دورها، وبالقوى الداخلية التي استباحث الثروات المصرية لتبديدها والاستيلاء عليها، ومن ثم تدمير قدرات المجتمع على التنمية والتحديث.

وتذهب **الخاصية الثالثة** لهذه النخبة انها نخبة اتقنت ثقافة اللصوصية، وابتدعت نموذجا مثاليا لـ (اللص بالقانون). يتأكد ذلك بتبديد القدرات المصرية كييع افراد هذه النخبة الاراضي المصرية لمعارفهم واصدقائهم وأقاربهم وأبنائهم وزوجاتهم، وتأكيد البيع بمرجعية قانونية. مثال على ذلك، استيلاء زوجة الرئيس على (١٤٥) مليون دولار لحسابها الخاص، وهي معونات دولية موجهة الى مكتبة الاسكندرية، وان يمتلك وزير الداخلية (٣٣) شقة في القاهرة، واستراحات في الساحل الشمالي، وقصورا في التجمع الخامس، اضافة الى حساباته المليارية في مصارف في الخارج. ووفق هذا المنطق، استولى رئيسا مجلسي الشعب والشورى، على ثروات عقارية عبارة عن قصور وفيلات) واراض للبناء، موزعة بالقانون على زوجاتهم واولادهم واقاربهم، حتى اذا جاء يوم الحساب المحتمل وقامت ثورة، تكون السرقات كلها مؤمنة بالقانون^{٢٢}. ويشير تأمل هذا السلوك او الممارسات، الى اننا كنا نعيش في ظل تنظيم عصابي، دمر ثروات المجتمع، وزاد من مساحة تخلفه. اضافة الى ذلك، اتصفت هذه النخبة بسوء ادارة موارد الدولة، والامثلة على ذلك كثيرة، منها ارتفاع ديون مصر للهئية

العامة للبترول وحدها بنحو (٤،٤٠) مليار جنيه في ٢٠١٠. وتكرر الحديث كثيرا عن معدلات نمو وصلت الى نحو (٧%) لكن هذا النمو لم يظهر في الحياة اليومية للقاعدة العربية من المواطنين. ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل والطبقة المتوسطة بهذه الانجازات الاقتصادية، اذ ان عائد الانجازات الاقتصادية لا يوزع توزيعا متساويا وعادلا بين المواطنين^{١٠٣}. الى جانب ذلك، لم يعد خافيا ان صافي رصيد الدين العام تجاوز الحدود الآمنة، خصوصا في ظل عبء خدمة الدين العام الحكومي، الداخلي والخارجي، حيث بلغت الاقساط والفوائد ما قيمته (٤،٩٧) مليار جنيه. وجاء العجز واضحا في الميزان التجاري والسلعي والصادرات والواردات، حيث بلغت قيمته نحو (١،٢٥) مليار دولار، في الوقت الذي تعاقدت فيه حكومة نظيف على تصدير الغاز الطبيعي الى اسرائيل، بأسعار تصل الى حد التقريط. ارتباطا بذلك، يكشف الجهاز المركزي للمحاسبات ان حصة الدولة من انتاج الغاز الطبيعي قدرت بنحو (٤،٢٥) مليون طن، في حين بلغ الاستهلاك المحلي نحو (٧،٣٢) مليون طن. ولمواجهة هذا العجز كانت الدولة تستورد الغاز من الخارج او تشتريه من حصة الشريك الاجنبي^{١٠٤}. بذلك، اضافة النخبة العصابة للمساوئ وانحرافاتهما، السفه وسوء ادارة الدولة الى حد الخيانة كأحدى سماتها المحورية^{١٠٥}.

وقد عمل تحالف السلطة والثروة في اتجاه حماية الفساد، بحيث اقتسم الاثنان معا، اضافة الى فئة السماسرة ومرترقي العمولات، ثروات المجتمع. فقد جمعت هذه الساحة الفاسدة^{١٠٦} من له سلطة اتخاذ القرار، مع من لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يتخذ؛ ثم لم يعد يثير الاستغراب ان يعين ستة وزراء من رجال الاعمال في حكومة واحدة، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص التجاري او الصناعي^{١٠٧}. تضاف الى ذلك الرشاوى التي كانت تفرض على المستثمرين عنوة، الامر الذي نزع الشفافية عن الاستثمار في مصر.

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام ٢٠٠٩، يظهر السلب على مستوى استمرار تدفقات استثمارات المصريين، سواء كانت استثمارات مباشرة او استثمارات محفظة الاوراق المالية خارج البلاد، للعام الخامس على التوالي حيث بلغت نحو (٨،١٤٩٨) مليون دولار. واستمر تراجع تدفق الاستثمار المباشر الى نحو (١١) مليار دولار، مع تركزه في قطاع النفط^{١٠٨}؛ الامر الذي يشير الى ان مصر لم تعد بيئة آمنة للاستثمار بسبب انتشار الفساد. وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير تصرفت النخبة بأسلوب العصابة ذات الطبيعة الاجرامية والانتهازية، بعض افرادها حاولوا ركوب موجة الثورة، وهم المتحولون الذين حاولوا سرقة ثوب الثوار وارثائه، بينما اتجه البعض الآخر الى مهاجمة ثوار التحرير بتكوين عصابات (الكابوي) راكبي الخيول والجمال لسحق الثورة، في حين استأجر البعض الثالث (البلطجية) وقاطعي الطرق، والهاربين من السجن، للهجوم على الثوار، في محاولة تصفيتهم جسديا بصورة كاملة، عل ذلك ان يكون مدخلا الى القضاء على الثورة والثوار، الذين اودعوا السجن^{١٠٩}.

د - العصا الامنية الفاعلة لضبط المجتمع

في مواجهة الاوضاع التي اخذت تزداد سوءا وترديا، بدأ تراكم التوتر والسخط يقع على ساحة الجماهير، التي حاول بعض مفارزها اغتيال راس النظام اكثر من مرة، كمدخل للقضاء على نخبته. دفعت المحاولات النظام السياسي في اتجاه الاعتماد على الدور الامني للسيطرة على المجتمع، وهو الدور الذي تحدد باربعة ابعاد.

تجسد البعد الاول في الحماية الكاملة والصارم لمرأس النظام وعائلته والنخبة المحيطة به. وقد اصبحت هذه الحماية متطرفة، حتى بلغت نزول العربات المصفحة، اضافة الى جماعات الامن المتنوعة، الى الشارع، واحيانا اخلاء الشوارع التي يمر بها الرئيس المخلوع في اي اتجاه يريد، ما يحدث ارتباطا في حركة المرور في المدينة، اويعطل وصول العاملين الى اعمالهم.

أما **البعد الثاني** فكان في انصراف الامن عن الشارع المصري، وتركيز اهتمامه على امن النظام السياسي؛ وهو ما أحال الشارع المصري الى حالة من الفوضى، فامتلا بالعنف والتحرش، والسرقة، والاعتصاب اضافة الى فوضى المرور ومشكلاته، ومازاد من سخط الجماهير.

ويشير **البعد الثالث** الى دور الجهاز الامني في تنظيف الساحة الاجتماعية من العناصر التي تمثل خطورة. وفي نطاق ذلك، لوحق معارضو النظام السياسي، وهو ما يعرف بسياسة تجفيف المنابع. في المقابل، اهتم الجهاز الامني بالبحث عن العناصر التي لديها القابلية الانتهازية التي تؤهلها للالتحاق بالتنظيمات والمؤسسات التابعة للدولة والنظام السياسي، للانضمام الى لجان الحزب الوطني، وشغل مناصب قيادية في الجامعات، مرور برئاسة المؤسسات المصرية المختلفة، وذلك لتأسيس بنية انسانية دافئة ومؤاتية لدعم النظام السياسي الفاسد وحمايته. ويعمل **البعد الرابع** في اتجاه استعمال العصا الامنية الغليظة والقاسية لفرض الهدوء والاستقرار السياسي. فاذا نزلت الجماهير الى الشارع احتجاجا على اي من ممارسات الدولة والنظام السياسي، وجدت العصا الامنية الغليظة، التي تتضمن استخدام القنابل المسيلة للدموع، والرصاص الحي، وقنابل المولوتوف، وكلها وسائل كفيفة بفرض الهدوء والاستقرار عنوة.

المحور الثالث : التحديات - الخلاصات والاستنتاجات .

ان واقع الافكار والرؤى والتصورات التي طرحناها في المحورين السابقين تدلنا على أن ماجرى ويجري في البلدان العربية من تغيير في النظام السياسي العربي عبر الحراك الجماهيري الواسع يدعونا الى فهم ودراسة، اسبابه الفعلية وجذوره وأفاقه، ومقاربتة انطلاقاً من فهمنا لهذه الموضوعات والظروف الاقليمية والدولية. وسوف نتناول في هذا المحور أمان مهمان هما التحديات - والخلاصات والاستنتاجات كل على حدة.

١- التحديات... شهدت المنطقة العربية في الفترة الاخيرة (٢٠١١ - ٢٠١٢) صعودا

للتيارات الاسلامية بشكل لافت للنظر وغير مسبوق على صعيد المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، اذ صعدت تيارات عدة منها تيار الاخوان المسلمين، والتيار السلفي بمصر، وحزب النهضة في تونس، والاخوان المسلمون في ليبيا، وبعض الحركات الاسلامية في المغرب، وانطلاقاً من ذلك اصبح لزاماً على هذه التيارات ان تضع لنفسها مساراً للحركة يتوافق مع متطلبات هذا الدور الجديد. وتواجه التيارات الاسلامية تحديات جديدة قسماً منها في تياراتهم ذاتها، فاذا كان السلفيون قد باتوا قوة لا يستهان بها ولا يمكن تجاهل نفوذها وتأثيرها، فكيف سيتعامل الاخوان المسلمون القوة الأكثر تمثيلاً مع هذه القوة، او مع القوى السلفية المختلفة الجهادية والدعوية والعلمية وسواها خاصة وان بعض من هذه القوى بدأت تثير المشكلات والاضطرابات في اكثر من بلد حدث فيه التغيير. على سبيل المثال الى مواجهات عنيفة ومباشرة بينهم وبين قوى الامن التونسية والمصرية، وفي ليبيا ترفض بعض هذه القوى تسليم سلاحها والانضواء تحت لواء القوى العسكرية النظامية^{١٠٩}. كما سيواجه الاسلاميون اسئلة اخرى تتعلق بسياساتهم المقبلة الداخلية والخارجية، وكيف سيتعاملون مع الملفات الاقتصادية التي تشكل عبئاً على حياة الناس اليومية خاصة وان النظام السابق ترك ارثاً ثقيلاً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومن معدلات الفقر المرتفعة، وما تحدث عنه الاسلاميون في هذا الصدد هو مجرد افكار تأسيسية عامة قد لا تتحول بالضرورة الى حلول فاعلة لتلك المشكلات المعقدة. كما ستواجه هذه التيارات كيفية تحرير السياسة الخارجية من التبعية للقوى الكبرى كما كان الامر في السابق. وكيف يمكن ان تستعيد بلدان التغيير ان صح التعبير فاعلية دورها الاقليمي واستقلاليتها اذا كانت ستغرق في حل مشكلاتها الداخلية التي تحتاج الى سنوات للانتقال بها الى وضع افضل، وكما هو معلوم ان الاقتصاد والسياسيتين الخارجية والداخلية هي مؤشرات

فعلى أية حال، فإن التغيير في طبيعة الحكم وفي إدارة الدولة، وفي تحديد أولوياتها واستراتيجياتها المستقبلية حيث يرى بعض الباحثين أن بعض الحركات الإسلامية تتكيف مع النظام الديمقراطي وأن تتحول إلى قوة طبيعية معارضة في بلدان مختلفة مثل مصر، تونس، الجزائر، تركيا، لبنان، الأردن، اليمن، المغرب، الكويت وباكستان، وهم يعتبرون هذا التكيف دليلاً على مرونة الإسلام كقاعدة وقابلية المسلمين على التكيف مع الواقع، لذلك يجب تشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية من خلال العملية الانتخابية، وهو أمر يشبه المسار الذي دخلت فيه الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية^{١١}.

إن المشهد العربي الحالي بعد التغيير بات مرهوناً إلى حد بعيد بانجاز واقعة التطور الديمقراطي وبناء أسس الدولة المدنية في كل من مصر وتونس بداية، لما قد يشكل نجاحه نموذجاً ودفعاً لما جرى في ليبيا وما يجري في سوريا الآن، فضلاً عن اليمن والبحرين وباقي الدول العربية المرشحة على لائحة الانتظار. إن هوية وشكل ومقومات الدولة في فترة ما بعد التحول الثوري في مصر وتونس، فرضت نفسها بقوة، فالمعطى الديني كان حاضراً على الدوام في المجال العام ومؤثراً في إنتاجه السياسي والقيمي. وفي هذا المناخ صدرت ثلاث وثائق من الأهم مافيهما إعلان قوي من أكبر مؤسسة إسلامية بسقوط شرعية أي حكم يعتمد القمع والاضطهاد والاستبداد، مؤكداً الخيار الديمقراطي في الدولة الحديثة والمعاصرة^{١٢}.

لا نبالغ عندما نقول بأن عام ٢٠١١ حمل توقيع الشعوب العربية وختمها بوقائعها وأحداثها، إنه كان عام البلدان العربية التي حققت التغيير بأمتياز، إذ هم أذهلوا العالم "بثوراتهم" التي جاءت كزلزال اهتزت معه أوضاع راكمة منذ عقود، بقدر ما سقطت أنظمة حكم عاتية وهوت أصنام فكرية خاوية، حيث كسرت الشعوب العربية طوق الاستبداد وخزجت من عجزها، لكي تمارس حيويتها الخلاقة وتحمل المسؤولية عن نفسها. وهي حقاً "ثورة" النساء، والمرأة كانت دوماً شريكة الرجل في صنع الحياة^{١٣}.

وبدنا الإشارة إلى أن هناك تحديات فكرية وعملية يطرحها الحراك العربي الراهن أمام كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية وقوى اليسار والليبرالية، كما أن معظم المثقفين الغربيين صوروا العالم العربي قبل عام ٢٠١٠ بأنه عالماً ميتاً وحكموا على الحراك العربي بأنه صدمة حضارية، أي أن العقل العربي لم يكن قادراً على إنتاج شعارات الحق والحرية والعدالة والكرامة. ولم يكن العقل العربي قادراً على إنتاجها لأنها خاصية العقل الغربي ولذلك فإن ما يجري في العالم العربي هو صدمة حضارية لعقل الغربي نفسه^{١٤}.

كما أن معظم المراقبون يجمعون على أن معظم التيارات الوطنية والديمقراطية عامة واليسارية خاصة لما تؤد دوراً محورياً في الثورة العربية الراهنة لا من حيث المساهمة في اندلاعها ولا من حيث التأثير في مجراها وأحداثها، بالرغم من أن مشاعرهم الجياشة انحازت بشكل جلي للحراك الجماهيري الشعبي الواسع ولشبابه، وصحيح أن الكثيرين منهم انخرطوا وبنحروا في هذا النضال الجماهيري، إلا أن معظم هذه التنظيمات ظلت هامشية الفعل والتأثير، كما أن الفكر اليساري بشكل عام ما زال بعيداً عن وعي الشباب الذين اسقطوا الطغاة الفاسدين. وانطلاقاً من ما ذكرناه بصدد التحديات الفكرية والعملية للحراك الجماهيري أو ما يسميه البعض بالانتفاضات أو الثورات يطرح السؤال التالي ذاته، ماذا قدم التغيير في البلدان العربية في ذكرى عامه الأول؟ والجواب على هذا السؤال هو أن الحراك فتح الباب واسعاً لتحرير الإرادة العربية، ومن المرجح ألا يتوقف ضغط الشباب المنفض، الذي ملأ ساحات الحرية وميادين التحرير، إلا بعد تحقيق مكاسب جديّة للشعوب العربية. إن النتائج الإيجابية التي تحققت خلال عام واحد كبيرة، كما أن دولاً عربية أخرى بدأت تشهد تبدلات متسارعة على مختلف الصعد لذلك تعيش المنطقة العربية اليوم مرحلة مصيرية بسبب التوتر الشديد بين القوى السياسية داخل وخارج الحراك الشعبي الواسع والعميق. فالقوى السلفية المحافظة التي وصلت

الى السلطة عبر انتخابات ديموقراطية نسبيا، تريد ابقاء النظام السابق على حاله مع اجراء تعديلات طفيفة في قيادته وتوجهاته السياسية تحت ستار الحفاظ على الوحدة الوطنية، ومنع التدخل الخارجي. في حين تطالب قوى التغيير الجذري، ذات التوجهات الليبرالية والعلمانية والديمقراطية، بتغيير شامل في بنية النظام، يعزز الوحدة الوطنية على اساس جديدة، ويمنع التدخلات الخارجية. وتصر على اقضاء الفاسدين رموز الانظمة السابقة، ومحاكمة الذين اعطوا الاوامر بقتل المتظاهرين وتسريح الاجهزة الامنية التي حمت البلطجية، ومصادرة الاموال المنهوبة المكسدة في حسابات مصرفية لاصحاب الصفقات المشبوهة التي تعمل بشراسة لمنع تغيير الانظمة السابقة. ان "الثورة" الديمقراطية التونسية التي أسقطت نظام بن علي البوليسي في تونس، و"الثورة" الديمقراطية التي أسقطت نظام مبارك الديكتاتوري في مصر، والحركات الاحتجاجية التي اندلعت في كل من اليمن و ليبيا وسوريا والاردن والجزائر والبحرين من أجل تغيير الانظمة التسلطية الحاكمة، تشكل جميعها حراكا اجتماعيا وسياسيا جديدا، جوهره الغضب العاري والعفوي ضد الجرائم التي تمارسها الانظمة العربية التسلطية والاستبدادية المنخرطة في نظام العولمة النيوليبرالية، التي عمقت الهوة بين الاغنياء والفقراء في الوطن العربي، وداسمت بأقدامها كرامة الانسان العربي^{١١٤}.

لقد اتسمت "الثورات" بمجموعة من الخصائص تكمن في أنها فعل اجتماعي مطلبى تلقائي، فقد نشأت بواكيرها الاولى كحركة احتجاجية على سياسة أو موقف أو خطأ حكومي، خصوصا من جهات الامن والشرطة، ثم توسعت وأمتدت بفعل انهيار حاجز الخوف الذي اسرع في عملية تحطيمه ضعف وهشاشة أجهزة القمع في الدول التي قامت فيها "الثورات". وأن هذه "الثورات" لم تكن لها خطة واضحة واستراتيجية محددة المعالم، وإنما كانت اقرب الى كرة الثلج التي تكبر كلما تدرجت أي أن مطالبها لم تكن واضحة منذ بدايتها، وإنما تزايدت المطالب مع تصاعد الفعل الثوري و تراجع القدرات القمعية للدولة . كما انها كانت ثورات دون قيادة ايدولوجية، أو برنامج سياسي، وأما كانت حالة عاطفية وطنية ، جمعت ابناء الوطن الواحد على قواسم مشتركة عامة من حب الوطن و كراهية النظام . كما أنها ثورات تنقذ المؤسسة، واقتصرت على افعال تعبيرية فردية ضخم منها الفضاء الاعلامي، فاصبحت "الثورة" عبارة عن مجموعة افراد متحدثين لوسائل الاعلام، تكون حول كل واحد منهم حركة أو أنتلاف بعد أنتصار "الثورة". كما أنها أُنسبت بأنها تعرف من أين جاءت ، ولكنها لاتعرف الى أين تسير. فقد كان واضحا لدى جميع المشاركين في "الثورات العربية" ما الذي يريدون هدمه والتخلص منه ، ولكنه لم يكن واضحا لديهم مالذي يريدون الوصول اليه، وما هي أهدافهم وما هو شكل النظام البديل^{١١٥}.

٢- الخلاصات والاستنتاجات

- قدم الحراك الجماهيري الشعبي الواسع نموذجين من التغيير الذي يؤسس لدراسات نظرية مستقبلية عن العالم العربي : التغيير السلمي ، والتغيير العسكري المدعوم من قوى خارجية . وهي تشهد اليوم مواجهة شرسة مع مؤسساتها العسكرية التي تحاول الاحتفاظ بالسلطة لاطول فترة ممكنة على خلفيات قانون الطوارئ ، لكنها باتت عاجزة عن قمع الحراك او التحكم بمساره في المستقبل .
- تعيش قوى التغيير الجذري مخاض معقدا بسبب تنوع القوى في داخلها ، وتعدد اتجاهاتها السياسية ، لكنها شديدة الحرص عل بناء وحدتها الوطنية الجامعة على قاعدة منع الحرب الاهلية من جهة ، واستمرار الحكم العسكري من جهة ثانية ، ومواجهة التيارات الاصولية والسلفية التي تحاول سرقة هذا الحراك ومنعه من تحقيق شعاراته واهدافه من جهة ثالثة .
- الحاجة الى تدقيق المفاهيم عند توصيف ما جرى حيث اعتبره البعض ثورة واخرون اعتبروه انتفاضة .. الخ. ونظرا لان مفهوم الثورة ينصرف الى هدم النظام القديم واحداث تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية عميقة لذلك فوصف الحراك

الجماهيري أو الهبة أو الانتفاضة في هذه المرحلة ربما هو الأكثر دقة من تعريف الثورة .

- كانت الانتفاضات في بداية انطلاقها سلمية لكن استخدام العنف من قبل السلطات الحاكمة ضد المنتفضين حول بعضها إلى انتفاضات مسلحة (ليبيا /سوريا). وهذا يعني ان الشكل الذي تتخذه الانتفاضة الشعبية لن يتحدد مسبقا وبناء على رغبة ذاتية بل تتفاعل فيه جملة من العوامل الموضوعية والذاتية.
- لم تعد العلاقة التي تربط البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة توصف بالتبعية بالمعنى الكلاسيكي بل حدثت تطورات في تقسيم العمل الدولي الراسمالي أدت الى اعادة توزيع المهام بين المجموعتين من البلدان وبالتالي تم اناطة بعض المهام للدول المتخلفة والطبقات المسيطرة فيها من قبل الدول المتقدمة.
- يخطأ من يتصور أن الانتفاضات والهبات الجماهيرية التي حدثت في العديد من البلدان العربية من فعل الخارج او هو توقيت ذاتي ارادوي لانفجار الأحداث. فالأمر ليس كذلك، فقد شهدت البلدان العربية في العقود الأخيرة صراعات ونضالات طبقية - اجتماعية واصطفافات كثيرة لا بد من التوقف عندها لفهم أسباب وجذور ما حدث عبر قراءة اقتصادية - سياسية لها. وبينت الاحداث أن الحراك الاجتماعي والانتفاضات الشعبية التي حصلت في العديد من البلدان العربية تشير في معظمها بما لا لبس فيه إلى أن الأثر المدمر للسياسات النيوليبرالية في العالم العربي وممارسات القوى الحاكمة فيها قد بلغ حالة من الخطر لا يمكن الاستهانة بها وهي التي هيأت الظروف لمقدمات الانفجارات الشعبية. وبالتالي فان ما حدث هو تعبير عن حاجة المجتمع الى التغيير بعد تجاوزه حالة الخوف.
- ان ما حصل في البلدان العربية كان بفعل عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، في اطار عملية تاريخية معقدة ومتناقضة وطويلة المدى. وهذا يعني ضرورة أن نتلمس أسباب الانهيار وعوامله في البنية المنهارة ذاتها. وكل تضخيم لدور العوامل الخارجية في احداث الانهيار، وكل تقليل لدور العوامل الداخلية، ستؤدي الى استنتاجات لا تخدم المنهج العلمي الوظيفي الحيادي .
- حدث تحول في بعض اتجاهات الرأي العام العربي من مسألة التدخل الخارجي فبعد أن كان يرفضه بشدة عند احتلال العراق نجده يقبله في حالة الانتفاضات نتيجة تعاطفه معها. كما ان الاعلام العربي ينظر للامور ليس بعين تحليلية ، بل بعين ذات مصلحة (براغماتية) فيما يحدث .
- هناك تداخل كبير بين الدولة والنظام وهذا ما أخر التغيير في الأنظمة الحاكمة.
- النظر الى الصراع من ناحية طائفية وهو ما تقوم به بعض القوى للتعطيل على التناقضات (الطبقية - الاجتماعية) يتناقض مع الفكر الانساني الذي يؤكد على المصالح الطبقية الاجتماعية وليس الطائفية.
- الحديث عن الانتفاضات الشعبية وآفاق تطورها، لا يجوز ان يكون عموميا بل لا بد من ربطه بتحديد طبيعة المرحلة التي تمر بها هذه الانتفاضات وهي مرحلة انتقالية متناقضة ومفتوحة تتعايش فيها عدة انماط اقتصادية دون غلبة احدها لحد اللحظة. وهذا يعني ان الصراع حول افق الانتفاضات والهبات والحراك الجماهيري سيستمر بين قواها المختلفة حتى يهيمن احدها ويفرض منطقها.
- البديل الوطني الديمقراطي هو الانسب ولكن القوى الديمقراطية لاتمتلك الامكانات الضرورية للعودة الى السلطة ، وأن تخلف أو ضعف دور بعض القوى الوطنية والديمقراطية و الليبرالية في (الربيع العربي) ناتج عن جملة عوامل من بينها محاربتة منذ عقود من قبل الأنظمة الحاكمة وهذالم يأت من فراغ بلاساسة طبقية. ولكن مع ذلك ينبغي عدم الارتكان دائما لهذا السبب في تفسير هذا الضعف ، بل لا بد

- من رؤية الامور من زاوية العوامل الموضوعية والذاتية في وحدتها الجدلية، وأيضا قضية البرامج المطروحة من قبل هذه القوى في بعض البلدان .
- نحتاج إلى (مبتدولوجيا) منهجية للتعامل مع التجارب الأخرى، خاصة الأوروبية، وهذا يتطلب منا تجنب الاستنساخ نتيجة اختلاف طبيعة ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ولكن يمكن الاستفادة من تلك التجارب.
 - الصراع بين الطبقات سوف لن يبقى راكداً ولا بد أن يحسم في نهاية المطاف.
 - الفهم السياسي للحرّك الجماهيري ، اي حصر افقه في حدود تغيير شكل النظام السياسي بتشكيل دولة ديموقراطية لن يكون كافيا، لان الحل الحقيقي يشير إلى أنه ليس من إمكان لبناء دولة مدنية ديموقراطية دون بناء اقتصاد منتج أي تجاوز طابعه الريعي - الخدماتي الراهن، وتحقيق مطالب الطبقات والفئات الكادحة. وهنا يكمن الفرق بين الفهم السياسي للانتفاضات والهيّات الشعبية والحراك الجماهيري والفهم الاقتصادي- السياسي لها .فهذا الخيار الأخير يفرض إعادة بناء كلية المجتمع لا تغيير شكل السلطة فقط.
 - بما أن الاقتصاديات العربية كلها ريعية، بهذه الدرجة أو تلك، فان تجاوزها يتطلب تجاوز التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الحالية، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي الذي يؤدي إلى حدوث اصطفايات طبقية جديدة.
 - تجربة الاقتصاد الليبرالي التي طبقت في بلدان اوربا الشرقية - والاقتصاد البولندي كمثال - لا تشبه التجربة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، فالتحول الذي حصل في البلدين مختلف، حيث تم في بولندا تطبيق وصفة العلاج بالصدمة مما أدى إلى نتائج سلبية عديدة منها تعاظم البطالة والتفاوت الاجتماعي والاستقطاب والاعتماد المتزايد على العوامل الخارجية والدور الكبير الذي تلعبه الاحتكارات المتعدية الجنسية في الاقتصاد البولندي.
 - إطلاق صفات على مرحلة ما وإسقاطها على المرحلة الحالية يوقننا في الخطأ.
 - اثبتت جميع الانتفاضات والهيّات الجماهيرية الشعبية والحراك الشعبي الواسع عدم صحة العيّد من " المسلمات " من بينها مسلمتي " العجز والاستعصاء الديمقراطي في البلدان العربية "، و "انزواء دور القوات المسلحة في العملية السياسية " . وما حدث في تونس ومصر، وغيرهما، خلال العام الماضي اثبت ان التحول الديمقراطي ممكن عربيا أيضا، في حال توفر الظروف المهيئة له، كما انه يمكن تحييد الجيش في الصراع او استمالتة الى جانب قوى الانتفاضة بغض النظر عما اذا كان ذلك جذريا أو مجرد مناورة استراتيجة من قيادته.
 - الصراع يركز على تحديد مفهوم الشرعية الدولية الذي هو تعبير مكثف عن مصالح الدول الكبرى.
 - القوى المسيطرة في الدول التي نجحت فيها الانتفاضات والهيّات الشعبية لحد الآن لا تتقاطع مع من يريد (تغييرا في النظام) بل مع من يريد (تغيير النظام).
 - ضرورة الانتباه الى ان وسائل الاتصال، ليس لها وظيفة فنية فقط، بل هي إحدى وسائل الهيمنة السياسية والإيديولوجية والدليل على ذلك هيمنة احتكارات الإعلام العالمية على الفضاء الاعلامي ووسائل الاتصال المعاصرة.
 - صعود الدور التركي يوازي الصعود الإيراني في المعنى السياسي والثقافي كنموذج بديل عنه ولا يجوز تحليل هذا الدور من الناحية السياسية فقط بل من الناحية الجيو- سياسية.
 - سعت الولايات المتحدة الامريكية لتحسين صورتها امام الشعوب العربية (ثبات المصالح) عندما دعمت الانتفاضات والهيّات الشعبية والحراك الجماهيري الواسع في

بعض البلدان العربية. وان من الضروري فهم السياسة الخارجية الامريكية حتى يمكن فهم طبيعة علاقاتها مع الدول الأخرى.

- أن الحراك الجماهيري أو "الانتفاضات" أو "الثورات" الراهنة هي برجوازية في شكلها و سقفا لكن مضمونها الاجتماعي قريب الى طبقة العمال والفلاحين والمتقنين وسائر شغيلة اليد والفكر . فالبرجوازية العربية ليست قادرة على تحقيق ثورتها البرجوازية الديمقراطية ولا مهمات تلك الثورة .

أن من اهم ماتوصلنا اليه في الفقرة الاخيرة من محورنا الاخير هو أن الانتفاضات والهيئات والحراك الجماهيري الشعبي الواسع ليس نخبوا ، الى درجة ان النخب الثقافية فوجئت بها وأنظمت اليها لاحقا وربما متأخرة فهي جميعا كسرت ثنائية النخبة والجمهور . كما انها ليست بيروقراطية بل كتب رقمية بمختلف صفحاتها ووجوها ولذلك تولي اهمية للعلاقات الافقية التواصلية على العلاقات المركزية والعمودية . كما ان اصحاب الحراك الجماهيري الواسع والهيئات والانتفاضات لا يعملون بمنهجية او عقلية المنظر العقائدي ، كما انهم كسروا الهيمنة الذكورية كونها متعددة الابعاد والمكونات، حيث شهدت المشاركة الفعالة للنساء (تونس/مصر) وهذا ما حصل في اليمن أيضا .

ان الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والانتفاضات والهيئات الشعبية تمر بطور انتقالي متناقض، يختلف في مدته الزمنية وانعطافاته، صعودا ونزولا، من بلد عربي الى آخر. وهذا يعني انه ما زال امام المنتفضين والجماهير العريضة مشوارا غير قصير، مشوارا صعبا مليء بالصراعات بين من يريدون الاستحواذ على ثمار نضال الجماهير الشعبية التي اكتوت بسياسات الائتلاف الطبقى البيروقراطي – الطفيلي – الكومبرادوري و ثارت ضده وأسقطته في العديد من البلدان، وبين من يريدون السير بالحراك الجماهيري الى نهايته المضفرة، عبر إنضاجه، وإقامة البديل الذي تنشده الشعوب، والمتمثل في انظمة حكم مدنية ديمقراطية تتحقق في ظلها العدالة الاجتماعية. وإذا كانت المعركة لم تنته لحد الان فانه من المؤكد ان الاوضاع لن تعود الى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

^١ موريال ميرك – فايساخ، مهوسون في السلطة – تحليل نفسي لزعماء استهدفهم ثورات ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠١٢، ص ٩.

^٢ الربيع العربي الى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي ، محمد دده ، الحراك الجماهيري العربي، ثورة أم صناعة لفرصة سياسية ؟ مركز دراسات الوحدة العربية، السلسلة ٦٣ ، الطبعة الثانية، لبنان – بيروت، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٤٥.

³ Jean Jose Linz, "Totalitarian abn AuthoritarianismRegimes : in Fred Greenstein and Nelson Polsby , edit The Handbook of Political Sciences (Reading , Mass : Addison Weesley , 1975) pp . 175 .

⁴ Philippe brand Political Sociology , 5th Ed . (Paris : LGDL , 2000) , p 202.

⁵ Jean Jose Linz and Alfred Stephan , Problems of Democratic Transition and Consolidation : Sothern Europe, South America , and Post- Communist Europe Baltimore : John Hopkins University Press , 1996.

⁶ Michel Caman and Vincent Geisser , the Political Authoritative Syndrome in Tunisia of Bourqeba to Ben Ali .Paris :political Science Press; 2003.

⁷ Seymour Martin Lipsetm : Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and political Legitimacy "American of political Science Review, vol. 53 (1959) , pp 69- 105 .

⁸ Mohammed Ben Romdame . "Development and Democracy : the Tunisian Exception "The Annual of Maghreb , No.3 (2007) , pp. 247-455and so pp 445.

⁹ Caman and Geisser, "the Political Authoritative Syndrome.." and Vincent Geisser and Eric Gobe , " Tunisia" Authorities Consolidation and Electrical Processes , " The Annual of Maghreb., No . 1 (2004) , pp323-360 .

- ^{١٠} انظر: أعمال ملتقى ٢٩ - ٣١ ايار ١٩٨٤ ، حول المجلس القومي التأسيسي ، تونس ، مركز الدراسات والبحوث والنشر - كلية الحقوق ١٩٨٦ .
- ^{١١} بعد محاولة انقلاب سنة ١٩٦٣ نسبت الى الشق اليوسفي ذي التوجه القومي العربي ثم تعليق الحزب الشيوعي التونسي واحتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية .
- ^{١٢} تتم السيطرة على المنظمات المهنية بتعيين امناء عامين منتمين الى الحزب الحاكم وموالين له كما فرض الحزب الدستوري على الاتحاد العام التونسي للشغل منذ انتخابات المجلس القومي التأسيسي لسنة ١٩٥٦ الدخول في جبهة انتخابية وتكوين قوائم مشتركة في كل المناسبات الانتخابية .
- ^{١٣} بينت الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨٩ فوز حزب النهضة في العديد من الدوائر الانتخابية بنسب تصل الى ٣٠% من الاصوات مما يبرزه كأول حزب معارض في تونس من شأنه أن يمثل خطرا على احتكار السلطة من قبل الحزب الحاكم .
- ^{١٤} See : Beatrice Hibou, " Miracle " International Critic No. 4 (1999) , pp49- 56.
- ^{١٥} انظر : سالم لبيض ،الازمات الاجتماعية والسياسية في تونس ،شبكة الحوار نت الاعلامية ، ٢٠١١/١/١٢ .
- ^{١٦} ينص الفصل ٢٨ من الدستور على تمتع رئيس الجمهورية بحق المبادرة التشريعية ويمنح لمشارعيه حق اولوية النظر .
- ^{١٧} يتمتع حسب الفصل ٢٦ من الدستور بالمبادرة في المطالبة بتنقيح الدستور ويحتكر اجراء تنقيح الدستور عن طريق الاستفتاء .
- ^{١٨} ينص الفصل الاول من الدستور على ان الاسلام دين الدولة وبحسب الفصل ٣٨ دين رئيس الجمهورية :هما يؤهله ، باعتباره الناطق الرسمي باسم الدولة ،ان يكون ،في الوقت نفسه ،الناطق الرسمي باسم الاسلام كدين الدولة التونسية .
- ^{١٩} عن طريق التصفية الجسدية او عن طريق العزل والتهميش السياسي .
- ^{٢٠} See : Juan Jose Linz, The Perils of Presidentialism " Journal of Democracy , Vol . 1 (1990) and Jean Louis Thiebault , " the Perils of the Presidential Regimes"
- ^{٢١} Juan Jose Linz,ibed ,p5.
- ^{٢٢} Mohammed El Abed " The Statute of Government : the Journal of Service , No. 19 and 20 pp. 93- 134.
- ^{٢٣} ينص الفصل الثامن من قانون ١٣ حزيران ١٩٧٥ المتعلق بضبط مشمولات الاطارات العلية للادارة الجهوية على مايالي :الوالي هو المؤتمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرة ولايته وهو اداريا تحت سلطة وزير الداخلية .
- ^{٢٤} انظر قانون ٣ حزيران ١٩٧٥ ،الفصل ٩ .
- ^{٢٥} المصدر نفسه ،الفصل ١٠ .
- ^{٢٦} المصدر نفسه الفصل ١٧ .
- ^{٢٧} للتعلم في عنصر الارتباط بين الدولة والادارة اللامركزية في القانون المقارن ،انظر :
- See : Paul Bernard The Perfect Republic : the Oak and Olive Trees (Paris : Economic, 1998) .
- ^{٢٨} يمثل شعار"جمهورية الغدا"أحدى نماذجها ،وهو عنوان لكتاب:زهير المظفر ،جمهورية الغدا:الاسس والابعاد(تونس:المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية،٢٠٠٢).
- ^{٢٩} شعار " من ديمقراطية المعتقدات الى ديمقراطية البرامج".وهو عنوان لكتاب ،انظر:الصادق شعبان،منديمقراطيةالمعتقداتالىديمقراطيةالبرامج(تونس:الدار العربية للكتاب ٢٠٠٥).
- ^{٣٠} انظر الفصل ١٩ من الدستور التونسي .
- ^{٣١} Michel Caman " The Election of Representatives in Maghreb " No . 168 (April – June 2000) pp 3-13.
- ^{٣٢} الفصل ٢١ من الدستور كما تم تنقيحه بمقتضى التعديل الدستوري المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٧ وحزيران ٢٠٠٢ .
- ^{٣٣} أحدث المجلس الدستوري بأمر سنة ١٩٨٧ وارنقى تدريجيا الى مرتبة المؤسسة الدستورية .
- ^{٣٤} Vincent Gisser " Tunis: the Election Why ?about the Electoral system in Bourqeba to Ben Ali Mashriq Arab World No. 168 (April – June 2000) pp 14 27.
- ^{٣٥} Guy Hermet, Alain Rouquie and Jean J . Linz, Elections Not Like Others (Paris: Press of national Foundation (PFNSP) 1978.
- ^{٣٦} ينص الفصل ٨ من الدستور على ما يأتي:تساهم الاحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية.وتنظم على اسس ديمقراطية وعليها ان تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهورية و حقوق الانسان والمبادئ المتعلقة بالاحوال الشخصية .وتلتزم الاحزاب بنذ كل اشكال العنف والتطرف والعنصرية و كل اوجه التمييز .ولا يجوز لاي حزب أن يستند اساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جهة .
- ^{٣٧} هذا مع الملاحظة بأنه يقع بمناسبة كل موعد انتخابي الترفع في عدد المقاعد المخصصة للمعارضة التي يتحسن وضعها في كل انتخابات جديدة بأرادة رئيس الجمهورية وليس بفعل الانتخابات.

- ^{٣٨} الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "تونس ١٩٨٧-٢٠٠٧"، (تونس: تشرين الاول ٢٠٠٧) ص ١٤٩.
- ^{٣٩} المصدر نفسه، ص ١١٦.
- ^{٤٠} المعهد الوطني للاحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨ (تونس: المعهد، ٢٠١٠) ص ٢٦.
- ⁴¹ See : " Arab Mediterranean countries Determinants and Effects, Vol 2 April , 2010) p. 180
- ⁴² المصدر نفسه، ص ١٧٩.
- ⁴³ See : Leila Slimani, Tunisia : the reasons of Anger " African Youth, 24/1/2011 , p 21.
- ⁴⁴ الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "تونس ١٩٨٧-٢٠٠٧"، ص ١٥٠.
- ⁴⁵ أنظر عائشة التايب، "سياسة بورقوية الاجتماعية: من مقاومة الاقصاء والتهميش الى إعادة أنجاهما"، في نهاية حكم بورقوية والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار (تونس: مؤسسة التيميميلبحث والمعلومات، ٢٠٠٥).
- ⁴⁶ See : Program of the United Nation for Development (PUND) ,Strategy of Education and Poverty: Studies of the Phenomena of Poverty (Tunis : Bureau of Coordination of Residents in Tunis, 2004) p 80 .
- ⁴⁷ المصدر نفسه ، ص ٩٠ .
- ⁴⁸ انظر: "Bechir, Poverty and Rate of Rural Population in Tunisia" المعهد الوطني للاحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، ص ١٥٠.
- ⁴⁹ الاتحاد العام التونسي للشغل، التنمية الجهوية بولاية سيدي ابو زيد بين الواقع المكمل و الامكانيات الواعدة (تونس: قسم الدراسات و التوثيق، ٢٠١٠) ص ١٥ .
- ⁵⁰ عمر بلهادي، "بعض اشكالات التنمية الجهوية" ص ٤ . منشور على الانترنت ضمن موقع : [HTTP://hdrundp.org/en/humandev/8/lets.talk.hd/](http://hdrundp.org/en/humandev/8/lets.talk.hd/)
- ⁵¹ المصدر نفسه ، ص ٦ .
- ⁵² المصدر نفسه ، ص ٣ .
- ⁵³ الجمهورية التونسية ، وزارة التنمية والتعاون الدولي ، التعداد العام للسكان والسكنى لسنة ٢٠٠٤ (تونس : المعهد الوطني للاحصاء ، ٢٠٠٥) .
- ⁵⁴ عائشة التايب، "حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية و ظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي ، رسالة دكتوراه، جامعة تونس ١٩٩٨، ص ١١٧.
- ⁵⁵ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٧.
- ⁵⁶ في اليوم السابع للاحتجاجات تم أقرار (١٥) مليون دولار لبعث المزيد من فرص العمل في ولاية سيدي بوزيد وحوالي (٣٠٦) اشعارات موافقة لعدد من خريجي التعليم العالي لانجاز مشاريع اقتصادية خاصة .
- ⁵⁷ تنتمي منطقة الحوض المنجمي الى الجنوب الغربي للبلاد التونسية وتشمل مجموعة من المدن استحدثتها منذ الحضور الاستعماري نشاط استخراج الفسفاط من باطن الارض وتحويله .
- ⁵⁸ يتكون الحوض المنجمي من مدن : الرديف وتضم (٢٦١٤٣) و أم العرائس (٢٤٤٨٧) و المظلية (١٢٣٨٣) و المتلوي (٣٧٠٩٩) ساكنا ، بحسب تعداد ٢٠٠٤ .
- ⁶⁰ See : Larbi Chouikha et Eric Gobe , "The Tunisia from Inside " the Reolution of Mining Basin of Gasfa " and the Electoral maturity , Vol. 5 (2009) p 387 .
- ⁶¹ مدينة تقع على مشارف الحدود التونسية الليبية تعرف بوصفها الممر الالزامي لكل من رام التوجه شرقا او غربا وهي المعبر الحدودي الاكثر حيوية بين ليبيا وسائر دول المغرب العربي، واشتهرت المدينة منذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا عام ١٩٨٧ .
- ⁶² انظر : عزمي بشارة، زمن الثورات وسرعة وتونس العرب (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١) .
- ⁶³ موزيل ميراك - فايسباخ ، مهووسون في السلطة، مصدر سبق ذكره، ص ٩ .
- ⁶⁴ نفس المصدر، ص ٦٧ .
- ⁶⁵ أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطيف الواسع، الديمقراطية (مصر)، العدد ٤٢ نيسان ٢٠١١ ، ص ٢١ .
- ⁶⁶ علي ليلة، البناية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، القضايا والرواد، الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٣١٢ .
- ⁶⁷ سمير أمين، ثورة مصر وما بعدها، مجلة الطريق، العدد ٧٠، صيف ٢٠١١، بيروت - لبنان ، ص ١٢ .
- ⁶⁸ سعيد عكاشة، "قراءة في ثورات المجتمع المصري" الديمقراطية، العدد ٤٢ نيسان ٢٠١١، ص ١٢٢ .
- ⁶⁹ جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقريّة المكان، ج ٤، ط ٤، القاهرة، دار الهلال، ٢٠٠٨، ص ١٢٣ .

- ^{٧٠} سعيد عكاشة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- ^{٧١} المصدر نفسه، ص ١٢٤.
- ^{٧٢} المصدر نفسه، ص ٤٧.
- ^{٧٣} علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، الكتاب الثاني، القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، ٢٠١٢، ص ١١٧.
- ^{٧٤} علي ليلة، "التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين"، في محمود عودة، التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ١٣٢.
- ^{٧٥} علي ليلة، الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.
- ^{٧٦} علي ليلة، الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات، الاسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٨ ، ص ١٤٦ .
- ^{٧٧} المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .
- ^{٧٨} علي ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد اوضاع المجتمع العربي، الاسكندرية، مرصد الاصلاح العربي، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٤٣.
- ^{٧٩} المصدر نفسه، ص ٤٥.
- ^{٨٠} الوفد، مصر، ٢٥ أيار ٢٠٠٥.
- ^{٨١} المصدر نفسه .
- ^{٨٢} الدستور، ٢٧/٤/٢٠١٠.
- ^{٨٣} المصدر نفسه.
- ^{٨٤} مركز الارض لحقوق الانسان، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، التحرش الجنسي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٣.
- ^{٨٥} علي ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ .
- ^{٨٦} الاهرام، ١٠/٥/٢٠١١ .
- ^{٨٧} وزارة العدل، ادارة الاحصاء القضائي، "تزايد معدلات الفساد يشكل بذرة خطوة"، الميدان، ٢٢ حزيران ٢٠٠٩.
- ^{٨٨} منظمة الشفافية الدولية، "قائمة عام ٢٠٠٥، نهضة مصر، ٢٦-٢٧/١/٢٠٠٥.
- ^{٨٩} الاهرام، ١٠/٥/٢٠١١.
- ^{٩٠} المصدر نفسه .
- ^{٩١} المصدر نفسه .
- ^{٩٢} المصدر نفسه .
- ^{٩٣} المصدر نفسه .
- ^{٩٤} محمد السعيد ادريس، "مقدمات الثورة"، في عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة اولية ورؤية مستقبلية ، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ١٨.
- ^{٩٥} المصري اليوم، ٢٣/٣/٢٠٠١.
- ^{٩٦} علي ليلة، المجتمع المدني العربي، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص ٢١١.
- ^{٩٧} الفجر، مصر، ١٣/١/٢٠١١.
- ^{٩٨} Takott parsons The social system...Glencoe 3: Free Press 1951 p.452.
- ^{٩٩} الاهرام، ٢٣/٥/٢٠١١.
- ^{١٠٠} المصدر نفسه.
- ^{١٠١} المصدر نفسه.
- ^{١٠٢} الاهرام، ١٨/٥/٢٠١١.
- ^{١٠٣} حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والاوزاع، القاهرة، مينا للنشر، ١٩٩٢، ص ١٥٣ .
- ^{١٠٤} الاهرام، ١٠/٥/٢٠١١.
- ^{١٠٥} المصدر نفسه.
- ^{١٠٦} خالد كاظم، "نحو سوسولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين"، الديمقراطية، العدد، ٤٢، نيسان ٢٠١١، ص ٥٠.
- ^{١٠٧} الاهرام ، ١٠/٥/٢٠١١.
- ^{١٠٨} علي ليلة، "تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية ابان الثورة"، في ربيع ، محرر ثورة ٢٥ يناير: قراءة اولية ورؤية مستقبلية ، ص ١٧٥.
- ^{١٠٩} الاسلاميون وتحديات الحكم، هيئة التحرير، مجلة الغدير، لبنان - بيروت العدد ٥٩ صيف ٢٠١٢، ص ٥-٧.

^{١١٠} نفس المصدر، ص ٢٩ .

^{١١١} نفس المصدر، ص ٣٤ .

^{١١٢} د.علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة، الدار العربية ناشرون، لبنان - بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٢، ص٨.

^{١١٣} د.خالد حدادة، عن التحديات الفكرية والعملية التي يطرحها الحراك العربي الراهن، مجلة الطريق، العدد ٢ لسنة ٧١، لبنان - بيروت، شتاء ٢٠١٢، ص٥٣.

^{١١٤} توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز دراسة الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي ٦٣، لبنان - بيروت، الطبعة الثانية، كانون الثاني

٢٠١٢، ص٥٤.

^{١١٥} د.نصر محمد عارف، المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، نيسان ٢٠١٢، ص٥٣.